أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية
١٧

يوسف عبدالله صايغ

النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة الدّراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني. وليس للمؤسسة اي ارتباط حكومي و تنظيمي ، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري .

وتعبر دراسات المؤسسة عن قناعات مؤلفيها ، وهي لا تعكس بالضرورة حكم المؤسسة و وجهة نظرها .

النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات

يوسف عبد الله صايغ

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الطبعة الاولى، بيروت ــ ١٩٨١

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع انيس النصولي ــ متفرع من شارع فردان
بيروت ــ لبنان. تلفون: ٣١٩٦٢٧
برقيا: دراسات. ص. ب. ٧١٦٤ ــ ١١
تلكس: ماداف ٢٣٣١٧

اولا: الاسئلة الاساسية الواجب طرحها

تعكس الصحافة العربية اليومية، وكثير مما يكتب في موضوع النفط العربي* في الدوريات والكتب العربية، الاعتقاد الواسع الانتشار في المشرق العربي بأن النفط العربي قادر، اذا استخدم في صيغة ما، على تحريك قضية فلسطين باتجاه الموقف العربي والمصالح القومية العربية. وسواء أكانت صياغة هذا الاعتقاد في الادبيات الاقتصادية/السياسية غامضة عامة، او واضحة محددة، فانها تظل في جميع الحالات دون الدرجة المطلوبة من الوضوح والتحديد، لانها لا توفر الاجابة على عدد من الاسئلة المركزية ذات الصلة ابرزها:

١ ــ ما هو المطلوب من النفط؟ ماذا يُعنى بقدرة النفط على خدمة القضية الفلسطينية والمصالح القومية العربية؟
٢ ــ ما هي التوقعات التي على اساسها يقوم الاعتقاد بقدرة النفط بالمعنى المعتمد؟
٣ ــ ما هي الآلية التي يعتقد عادة انها تؤدي الى المطلوب؟
٤ ــ ما هي العوامل الفاعلة ايجابا وسلبا، او دعما وردعا، بالنسبة لقدرة النفط على القيام بما يتوقع منه؟
٥ ــ ما هي شروط توفر هذه القدرة، في ضوء الحصيلة النهائية لفعل هذه العوامل وتفاعلها؟

---

* يستعمل مصطلح «النفط العربي» في هذه الدراسة ليعني الموارد الهيدروكاربونية بشكل عام، اي النفط والغاز.

وفيما نعتقد، فانه لم تجر محاولة الاجابة على هذه الاسئلة الخمسة معا وبشكلها المترابط، وظل الاعتقاد بقدرة النفط مبهما في قواعده وطبيعته وبالتالي اعجز عن ان يوصل الباحث المحلل، او رجل السياسة المدقق، الى استنتاجات ثابتة يمكن الركون اليها في اقتراح وصنع السياسة العربية ذات العلاقة. وما هو اخطر من ذلك، هو قيام حالة استرخاء واستسهال اساسها الايمان الغيبي بقدرة النفط على دفع قضية فلسطين خطوات واسعة الى الامام، حيث عجز النضال المسلح، والعمل السياسي والدبلوماسي على السواء عن ذلك*. ونضيف انه حتى عند محاولة الاجابة على هذه الاسئلة او بعضها، فان طبيعة الاجابة تختلف باختلاف مواقع الفرقاء الذين يقومون بالمحاولة، واختلاف المواقع ذاته يعكس اختلاف المواقف المبدئية، بل الفلسفية، من طبيعة القضية الفلسطينية وبالتالي طبيعة ماتتطلبه من «حلول»، تبعا لاختلاف هوية وانتماءات من يُظن انهم قادرون على استخدام النفط من اجل القضية وجواز ــ او عدم جواز ــ توقع إقدامهم على الاستخدام الفعال للنفط. وستتضح مسألة الاختلاف والتباين هذه في سياق البحث في هذه الدراسة.

نعود الى الاسئلة الخمسة. وسنسعى الى ايضاح مضمون ودلالة الاسئلة الثلاثة الاولى في هذا الجزء الاول من الدراسة، على ان نتولى محاولة الاجابة على السؤالين الرابع والخامس في الاجزاء الثاني والثالث والرابع بالمزيد من التفصيل، لنخرج في النهاية باستنتاجات عامة ختامية في الجزء الخامس والاخير.

١ ــ وبالنسبة للمطلوب من النفط فانه، يمكن تصور ثلاثة أغراض يرمي القائلون بقدرة النفط على خدمة القضية الفلسطينية الى تحقيق احدها. والاغراض هذه تتفاوت في طموحها كما يتبين من تعدادها:

أ) غرض التحرير الكامل للتراب الفلسطيني، وبالاضافة تحرير الاراضي العربية غير الفلسطينية المحتلة.

ب) غرض تحرير الاراضي العربية/الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وحصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير على ارضهم وفيها.

ج) غرض تحرير جزء من فلسطين يقع بين (أ) و(ب)، ولنقل انه المساحة المخصصة لـ«الدولة العربية» في مشروع التقسيم الصادر عن الامم المتحدة

* يمكن توصيف النفط ضمن المنظور الشائع على انه «آلة سحرية» او ما يعبر عنه باللاتينية بمصطلح Deus ex machina على مسرح السياسة الدولية.

عام ١٩٤٧، وقيام دولة عربية فيه، يضاف اليه حق عودة النازحين الى المناطق المخصصة لـ«الدولة اليهودية» اذا كانوا من سكانها اصلا، او الاخذ بخيار التعويض لمن لا يرغبون في العودة، وبالاضافة تحرير الاراضي العربية غير الفلسطينية المحتلة.

يمكن القول ان من يصرون على تحرير فلسطين، اي على تحقيق الغرض الاول، بشكل عام لا يعتقدون بامكان التحرير الكامل بدون النضال المسلح ضد اسرائيل على مستوى الوطن العربي بأكمله، ولا يرون للنفط دورا مباشرا في ذلك وانما دورا غير مباشر (تمويل التسليح، تمويل عملية الانماء الاقتصادي، دعم القوة العربية بشكل عام). وكذلك، فان معظم الجهات التي يفترض إقدامها على استخدام النفط كجهاز ضغط سياسي، ترضى بما هو دون التحرير الكامل لفلسطين، وتحديدا تقصر طموحها على الغرض (ب) اي تحرير الارض العربية والفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وحصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير على ارضهم وفيها. بل انه قلما يشار الى الغرض (جـ) الذي هو دونْ الغرض (أ) طموحا، ليس في الاوساط العربية فحسب، وانما في الاوساط الفلسطينية الرسمية كذلك. اي ان المواقف تتأقطب بين اكثرية عربية/فلسطينية تنطلق من تحديدها لـ«الواقعية السياسية» فلا تطالب بأكثر من الغرض (ب)، وبين اقلية تصر على تحقيق الغرض (أ) وتنظر الى «الواقعية السياسية» عبر افق زمني طويل. والفريق الاول هو الذي يقول بجدوى استخدام النفط كجهاز ضغط مباشر لتحقيق الغرض المنشود، بينما يقول الفريق الثاني بعجز النفط عن ان يقوم بدور اساسي فاعل ومباشر في تحقيق غرض التحرير، اولا بسبب العجز الذي يشكو منه النفط كجهاز او آلية ضغط، وثانيا بسبب عدم استعداد معظم الدول المعنية لاستخدام النفط بشكل يتمكن معه من أداء دور اساسي فاعل في عملية التحرير.

بقي ان نبيِّن اننا سنقصر تحليلنا في الجزء الثاني من الدراسة على قدرة النفط على خدمة الغرض (ب) اي تحرير الاراضي التي جرى احتلالها عام ١٩٦٧، دون ان يعني هذا تفضيلا وتبنيا لهذا الغرض دون سواه، وانما لأنه اكثر الاغراض تواضعا. فاذا ما اثبت التحليل امكان وجدوى استخدام النفط في خدمة هذا الغرض، امكن استكشاف الشروط والظروف التي تمكن من الانتقال الى غرض اكثر طموحا. اما اذا ثبت عجز النفط حتى عن تحقيق اكثر الاغراض تواضعا، فان عجزه يكون بالاولى اكبر وأكثر تقييدا بالنسبة للأغراض الاكثر طموحا.

٢ ــ تقوم التوقعات القائلة بقدرة النفط على خدمة قضية فلسطين على اساس اقتصاديات وتكنولوجيا النفط والطاقة، من حيث أنواع ومصادر الطاقة المستخدمة والمتاحة والممكنة، وتوقعات عرضها والطلب عليها في ضوء اسعارها المقارنة ومرونة الطلب السعري عليها (اي تأثر الطلب بمستوى السعر وتدرجه)، ومرونة الطلب الدخلي عليها (اي تأثر الطلب بمستوى ونمو الدخل)، وصلة نمو الطلب بالنمو الاقتصادي. ومع الاعتراف بتباين التوقعات والتقديرات ذات الصلة تباينا واسعا*، خاصة اذا نظر اليها كذبذبات في المدى الزمني القصير، إلا انه يمكن القول ان الاقتناع بقدرة النفط على خدمة قضية فلسطين يقوم على ثلاثة اسس هي:

أ) استمرار الاهمية النسبية العالية للنفط بين مختلف أنواع الطاقة وخياراتها حتى نهاية القرن الحالي، واستمرار قدرة النفط على منافسة بدائل الطاقة المتاحة او المحتمل اتاحتها، سعرا ومزايا تكنولوجية.

ب) استمرار الاهمية النسبية العالية للبلدان العربية المصدرة للنفط في انتاج وتصدير النفط، خاصة للبلدان الصناعية المتقدمة ذات الاقتصاد الرأسمالي (تحديدا: اوروبا الغربية، اليابان، الولايات المتحدة) على الاقل حتى نهاية القرن الحالي.

جـ) بالرغم من توقع فائض في عرض النفط بين حين وآخر، وتوقع ازدياد استخدام مصادر طاقة بديلة، واشتداد الحرص والاقتصاد في استخدام الطاقة كوقود، فان المنحى في المدى المعتمد (اي في بقية الثمانينات على الاقل) سيشير الى استمرار الاعتماد العالي على النفط العربي، الى جانب تزايد استهلاك الطاقة (ومنها النفط) في البلدان المنتجة للنفط وسواها من بلدان الوطن العربي، وكذلك في البلدان النامية غيرالعربية، واشتداد النزوع الى الحفاظ على الثروة الهيدروكاربونية في البلدان الصناعية، خاصة اذا اخذنا بالاعتبار، بالمقابل، ازدياد نضوج السياسات النفطية العربية مما يقلل من الاندفاع في الانتاج وتكديس الموارد المالية الفائضة بما يرافق ذلك من تآكل في قيمة هذه الموارد. وأخيرا، فان استمرار اعتماد العالم الصناعي

* وهذا ينطبق على التوقعات والتقديرات لنفس الاقطار او المناطق، تبعا للجهات التي تقوم بها او لتاريخ القيام بها.

الغربي على النفط العربي في المدى الزمني المعتمد (اي في الثمانينات بل التسعينات كذلك) يتيح للدول المصدرة للنفط استخدام النفط كجهاز او آلية ضغط سياسي.

٣ ــ عند هذا الحد يصبح من الضروري ان نطرح التساؤل: كيف يمكن للنفط ان يستخدم بحيث يصل العرب الى الغرض المطلوب، في ضوء التوقعات التي سجلناها؟ اي ما هي آلية وصيغة هذا الاستخدام؟ ونسارع الى القول ان الآراء تتباين في الاجابة على هذا التساؤل، من رأي مغرق في التبسيط الى آخر يحاول الاحاطة بعدد من اوجه استخدام النفط وصياغتها في نسق اكثر تكاملا وترابطا. وسنحاول هنا ان نرسم حدود الرأي الاقل تبسيطا اي ذاك الذي يلتفت الى جميع اوجه الاستخدام ذات العلاقة كما تبدو لنا، على اعتبار ان الالتفات الى احد هذه الاوجه فقط لا يقدم الاجابة السليمة على التساؤل، بل انه يقدم اجابة مشوّهة لمحاولة استكشاف **امكان وجدوى** استخدام النفط في خدمة قضية فلسطين.

هناك خمس آليات او صيغ لهذا الاستخدام يمكن اللجوء اليها مفردة او مجتمعة، وضمن تمازجات مختلفة، هي:

أ) النفط كمصدر تمويل للتسلح العربي الكثيف والتعبئة البشرية الممكن استخدامها في النضال من اجل تحقيق المطالب المتصلة بفلسطين.

ب) النفط كآلية ضغط اقتصادي/سياسي تمكن ممارسته من اجل تحقيق المطالب، ويتم ذلك:

- إما مباشرة عن طريق حجب النفط عن البلدان التي تدعم اسرائيل بقوة وكثافة وفاعلية (وهو تعريف ينطبق كليا فقط على الولايات المتحدة الاميركية).
- او بواسطة تحريك الارصدة النفطية العربية كآلية ضغط، وهنا ايضا فالبلد المستهدف في الاساس هو الولايات المتحدة، اعتمادا على خوف السوق المالية الاميركية من الاهتزاز الذي ينجم عن تحريك الارصدة الى الخارج وسعيها لتحاشي ذلك.
- او بواسطة استخدام قدرة العرب الاقتصادية المتولدة بفضل النفط والاموال كآلية ضغط عبر التجارة الخارجية الضخمة، اي استيراد السلع والخدمات (على الاخص الخدمات التكنولوجية) والتي اصبح استيرادها من الولايات

المتحدة يشكل عاملا هاما في تنشيط الاقتصاد الاميركي ودعم ميزان المدفوعات فيه.
ـ او بواسطة دمج او تمازجات هذه الصيغ والآليات.

جـ) النفط كممول ومحرّك لعملية انماء عربي حقيقي وشامل (على المستويين القطري والقومي) من شأنه ان يمكّن العرب من الصمود امام الضغوط السياسية الغربية، وأن يشكل قاعدة صلبة للأمن القومي وللقدرة على النضال المسلح. ومن الواضح ان هذا الاستخدام للنفط في خدمة القضية الفلسطينية يبدو كأنه سبيل غير مباشر ولا يخاطب غرض التحرير (الجزئي او الكامل) إلا مداورة. على ان هذا الحكم ـ الصحيح بموجب المعطيات الحالية المتميزة بالتوجه القطري وبالاهتمامات القطرية، بل الفردية، للانماء ـ يصبح غير صحيح اذا صار للانماء توجهات قومية الى جانب القطرية وبانسجام بينهما، واذا ارتبط مفهوم الإنماء بمفهوم الامن واتضحت العلاقة المتبادلة بينهما ووضع كل منهما في خدمة الآخر. من هنا اذن قدرة النفط على خدمة قضية فلسطين اذا انبثق الانماء من تصور سليم لحقيقة الانماء ومهامه، ومن تصور سليم لأثر عملية التكامل العربي في النهوض بهذه المهام.

د) النفط كمدخل* اساسي في السعي لتحقيق الامن القطري والقومي، وقد تضمنت الفقرة (جـ) اشارة الى مسألة الامن وصلتها بالانماء، ونضيف هنا ان النفط يجعل من الممكن ان يشمل محتوى الانماء متطلبات الامن، خاصة في قطاعات الصناعة (بما فيها الصناعات العسكرية) والغذاء والمواصلات، وأن يقوم الانماء بتهيئة الحاجات البشرية والتكنولوجية للامن.

هـ) أخيرا، النفط كعامل ميسّر للعمل العربي المشترك والتكامل الاقتصادي، الذي هو بدوره شرط ضروري للقدرة على العمل من اجل تحرير فلسطين، بل للعمل على بلوغ الهدف الاكثر تواضعا الذي هو تحرير الاراضي العربية التي جرى احتلالها خلال عام ١٩٦٧.

* * *

---

* Input

ليس بالمقدور في هذا الجزء التمهيدي من الدراسة اكثر من رسم حدود ومعالم البحث الرئيسية، وستكون مهمة الاجزاء التالية معالجة جزئيات موضوع الدراسة بالمزيد من التعمق بغية الخروج. باستنتاجات عامة حول طبيعة دور النفط في خدمة قضية فلسطين، وشروط وحدود هذا الدور.

ثانيا: العوامل المتداخلة في قدرة النفط العربي على القيام بدور فاعل بالنسبة لقضية فلسطين في المدى الزمني القصير

يؤدي التفكير المتعمق حول قدرة النفط على القيام بدور فاعل بالنسبة لقضية فلسطين ـ اي حول السؤال الرابع الوارد في مطلع الجزء السابق من هذه الدراسة ـ الى استكشاف كثرة العوامل المؤثرة في وجود هذا الدور، وتداخلها، مما يشكل تطورا ملحوظا منذ ان كان دور النفط يتصف بالبساطة وقلة العوامل الفاعلة والمتداخلة. ويظهر هذا بالمقارنة بين الوضع الحالي وعام ١٩٥٦ (حين اقتصر الدور عندئذ على قيام سورية بقطع تدفق النفط العراقي عبر الاراضي السورية وبالتالي حجبه عن بريطانيا وفرنسا اللتين تواطأتا مع اسرائيل في حرب السويس)، او في حرب ١٩٦٧ ومباشرة بعدها (حين اتسع هذا الدور خلال انعقاد مؤتمر الخرطوم في ايلول/سبتمبر ١٩٦٧ ليشمل مبدأ «التكافل الجماعي العربي» بقيام عدد من الدول المصدرة للنفط بتقديم العون المالي لمصر وسورية والاردن لدعم صمودها)، أو حتى في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ (حين ازداد الدور اتساعا، نوعيا وكميا، ورافقه انتزاع العرب لسلطة اتخاذ القرار بالنسبة لتسعير النفط وحجم انتاجه ووجهة تصديره، وقيام الدول العربية المصدرة للنفط آنذاك بالحد من الانتاج وبحجب النفط عن الولايات المتحدة).

يعود التبدل الجوهري في عدد العوامل الفاعلة، وتعقيدها، وتداخلها، الى التبدل العميق في المعطيات المتصلة بالنفط العربي وبالتالي تبدل نسق العلاقات بين الدول

العربية المصدرة للنفط والدول المستوردة، خاصة الصناعية الغربية منها، في الفترة النفطية الجديدة التي تلت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. وأبرز ملامح هذا التبدل ذات الصلة بموضوع البحث هي التالية (والتي سنعددها باقتضاب):

١ ـ ارتفاع سعر النفط بعد تصحيحه ارتفاعا شاهقا بالقيمة الاسمية بين خريف ١٩٧٣ ونهاية ١٩٨٠ اي بما يعادل نحو ١٢٠٠ بالمئة، وان كان الارتفاع لا يتعدى ٣٠٠ ـ ٤٠٠ بالمئة بالقيمة الحقيقية (اي بعد اسقاط عامل التضخم)، مما وضع في ايدي البلدان العربية المصدرة للنفط موارد مالية ضخمة جدا بالنسبة للمنطقة خلال فترة زمنية قصيرة جدا (يبلغ رصيدها المتبقي بعد الانفاق الكبير على المستوردات نيّفا و ٢٠٠ مليار دولار في نهاية ١٩٨٠. ومن المفيد الاشارة الى ان قيمة الانتاج النفطي العربي بأسعار السوق لعام ١٩٧٩ كانت نحو ١٦٠ مليارا قفزت الى ما يزيد على ٢٤٥ مليارا لعام ١٩٨٠).

٢ ـ اتساع العلاقات الاقتصادية وتنوعها بين البلدان العربية والبلدان الصناعية الغربية* لجهة المبادلات السلعية واستيراد التكنولوجيا، حتى بلغت المستوردات ١١٢ مليار دولار لعام ١٩٧٩ بعد ان كانت ٩,٩ مليارات دولار لعام ١٩٧٠. أما الصادرات فارتفعت من ١٢,٨ مليارا الى ١٦٩ مليارا لنفس العامين**. والجدير بالذكر ان نحو ٨٥ بالمئة من المبادلات التجارية (من سلع وخدمات) يتم مع البلدان الغربية، والباقي اي ١٥ بالمئة فقط يتم مع البلدان الاشتراكية وبلدان العالم الثالث وفيها بين البلدان العربية مجتمعة.

٣ ـ توجه القسم الاكبر من الفوائض المالية النفطية (اي ما يتبقى من عائدات بعد تمويل المستوردات، وتقديم مساعدات مالية للبلدان النامية تبلغ في المتوسط نحو ٦ مليارات دولار سنويا، ودعم موازنات الانفاق الداخلي) صوب الاسواق المالية الغربية وأبرزها في الولايات المتحدة، تليها المملكة المتحدة واليابان وألمانيا الاتحادية وفرنسا وسويسرا.

٤ ـ ازدياد استيراد المواد الغذائية وحصول تبدلات نوعية فيها، ونشوء معظم هذه المواد في البلدان الصناعية الغربية.

٥ ـ تسارع النمو في المنطقة العربية بفضل ارتفاع مستوى التثمير (هذا مع العلم

---

* تشمل اليابان إلا اذا نص التعبير على خلاف ذلك.

** جميع الارقام والملاحظات الكمية في هذه الصفحات عن كتاب للمؤلف بعنوان: «الاقتصاد العربي: الاداء الماضي والتوقعات المستقبلية» (قيد النشر بالانكليزية في مطبعة جامعة اكسفورد)، الفصول ٤، ٧، ٨، ١١.

ان قسما كبيرا من التثميرات يتم بشكل سلع ترسملية مستوردة، ترافقها خدمات تكنولوجية رفيعة، القسم الاكبر منها مستورد كذلك).

٦ ــ تكاثر استيراد السلاح والخدمات المتصلة به، ونشوء معظم المستوردات في البلاد الصناعية الغربية.

٧ ــ ارتفاع دور النفط في تمويل المستوردات المتنوعة الضخمة (من سلع وخدمات لأغراض دفاعية واستهلاكية وتثميرية) بحيث بلغت قيمة المستوردات العربية الكلية لعام ١٩٧٩ نحو ٧٠ بالمئة من قيمة النفط المستخرج بنفس العام. وفي الوقت ذاته، تضاؤل اهمية المصدرات غير النفطية اذ بلغت للمنطقة العربية كلها نحو ١٠ بالمئة من جملة المصدرات (وأقل من ذلك بكثير بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط). يضاف هنا تصاعد شأن المصدرات زائدا المستوردات منسوبة لمجموع الناتج المحلي القائم في المنطقة العربية من ٦٠ بالمئة عام ١٩٧٠ الى نحو ٩٢ بالمئة عام ١٩٧٩.

٨ ــ نتيجة للتطورات رقم ٢ ــ٧، اشتداد ارتباط الاقتصاد العربي بمجمله بالاقتصاد الرأسمالي الغربي وتبعيته الخطيرة له، عبر شبكة واسعة من علاقات الاعتماد. غير ان اعتماد الاقتصاد الرأسمالي الغربي على منطقة النفط العربية يخفف من حدته وخطورته تحفظان اثنان: انخفاض هذا الاعتماد قليلا نتيجة الاقتصاد في استخدام النفط، ووحدانية طبيعة الاعتماد اذ هو يقتصر على الاضطرار لاستيراد النفط. وينجم عن هذا الاعتماد المتبادل (ولكن المتفاوت الحدة بين جانب وآخر) اشتداد اندماج الاقتصاد العربي بالاقتصاد الصناعي الغربي، بسرعة تفوق بكثير سرعة اندماج الاقتصادات العربية فيما بينها، واشتداد حالة التبعية العربية للاقتصادات والمجتمعات الصناعية الغربية ــ تبعية تتعدى حقل الاقتصاد لتشمل حقول التكنولوجيا والاعلام وأنماط التصرف والاستهلاك، بحيث يصعب ألا تنعكس فتتحول تبعية فكرية وسياسية، ولعل الاصح انها تنبثق اساسا من تبعية في الفكر والموقف والسياسة، خصوصا اذا ذكرنا التوجه العقائدي والعاطفي (وأحيانا المصلحي) صوب الغرب لدى نسبة كبيرة من الشرائح الحاكمة في معظم البلدان العربية، والحلقات الاجتماعية/السياسية/الاقتصادية المحيطة بهذه الشرائح.

٩ ــ أخيراً، تعاظم شأن البلدان العربية المصدرة للنفط كمصدر تمويل لبلدان العالم الثالث، مباشرة او عبر مؤسسات ومنظمات دولية متعددة الاطراف (صندوق اوبك للتنمية الدولية، البنك الدولي ومؤسساته، صندوق النقد الدولي، صندوق الغذاء التابع

لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية، بنك التنمية الاسلامي)، بالاضافة الى صناديق الانماء القطرية في الكويت والسعودية والعراق ودولة الامارات العربية المتحدة التي تقدم مساعدات ضخمة للبلدان النامية من عربية وغير عربية. وقد بلغت جملة المساعدات العربية للسنوات السبع ١٩٧٤ ــ ١٩٨٠ نحو ٤١ مليار دولار (لجميع البلدان النامية، من عربية وسواها). وتشكل هذه المساعدات، منسوبة للناتج المحلي الاجمالي للبلدان المصدرة للنفط، نسبة مئوية سنوية تبلغ حوالي عشرة اضعاف مثيلتها لدى البلدان الصناعية الغربية. على ان المركز المالي العربي في المؤسسات الاقتصادية الدولية، والادراك الغربي لأهمية المساعدات العربية، لا يعكسان القدرة المالية او ضخامة المساعدات العربية، وهو تقصير وعجز يساهم في تحجيم قدرة النفط على خدمة القضية الفلسطينية.

* * *

نتنقل الآن الى التعرف الى هوية العوامل الرئيسية المتداخلة المؤثرة في قدرة النفط على القيام بدور فاعل في خدمة قضية فلسطين، تحقيقا لغرض تحرير الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ (وهو الغرض الاكثر تواضعا كما جاء في الجزء الاول من هذه الدراسة). لكن ينبغي ان نمهد لذلك ببعض الايضاحات ذات العلاقة: الايضاح الاول هو اننا سنقدم عددا يبدو كبيرا من العوامل المتصلة اتصالا وثيقا بدور النفط والتي يمكن للباحث المحلل ان يحدد هويتها ويلمس اثرها. وقد كان هذا الاختيار ضروريا لاظهار تعدد العوامل وبالتالي تعقيد التحليل وصعوبة الاستنتاج. الايضاح الثاني هو ان العوامل يمكن أن تصنف الى عوامل داعمة او مشجعة لقدرة العرب على وضع النفط في خدمة قضية فلسطين (وسنشير اليها بالعوامل الايجابية)، وأخرى رادعة للعرب (وسنشير اليها بالعوامل السلبية). غير ان قسما كبيرا من العوامل التي سنتناولها يمكن ان تكون ايجابية الاثر او سلبيته، قياسا للموقف الذي يتخذه العرب او الغرب (وبصورة اكثر تحديدا، الولايات المتحدة بالنظر لموقعها المركزي والاساسي في دعم موقف اسرائيل) من هذه العوامل، وقياسا للافق الزمني المعتمد والظروف والشروط المحيطة بالعوامل وتحركها (وستتضح هذه الملابسات خلال البحث التالي). وبالنسبة للايضاح الثاني الذي نحن بصدده، فاننا تسهيلا للعرض سنصنف العوامل الى فئتين:

اولاهما ينظر اليها من زاوية النظر العربية، سواء أكانت ايجابية الاثر او سلبيته، والثانية ينظر اليها من زاوية النظر الغربية، ايضا بقطع النظر عن اثرها الايجابي او السلبي.

اما الايضاح الثالث والاخير فهو اننا ننطلق في تقييم اثر العوامل المختارة للعرض والتحليل من الوضع العربي الراهن: بمعطياته الاقتصادية والمالية والسياسية والعسكرية والنفسية اي اننا نضع بحثنا وتحليلنا في هذ الجزء من الدراسة في سياق المدى الزمني القصير (اي دون السنتين) وسيكون البحث ساكنا*. غير اننا لن نوقف البحث عند حدود هذا المدى، بل سنمدد الحدود لاحقا في الجزء الثالث الى الافق المتوسط (سنتان الى خمس سنوات)، حين يمكن استيفاء بعض الشروط المتصلة بوضع النفط في خدمة القضية والتي من شأنها ـ اذا توفرت ـ ان تسمح بجعل البحث حركيا**، وبتغيير طريقة فعل العوامل، وبايصال البحث الى استنتاجات مختلفة عن تلك المنبثقة من البحث والتحليل في سياق المدى الزمني القصير، وهو مدى لا يسمح بحدوث تبدلات جوهرية في الموقف العربي من شأنها تبديل قدرة العوامل على الفعل والتفاعل بشكل يختلف كثيرا عن النمط الحالي. أما في المدى الطويل، الممتد لأكثر من خمس سنوات (اي للثمانينات كلها، بل للتسعينات) فان قدرة النفط على خدمة قضية فلسطين سيكون امامها افق اكثر رحابة بكثير من جهة، واكثر تقييدا من جهة اخرى. أما رحابة الافق فتتصل بما يمكن ان يعمل النفط على تحقيقه في مجالات الانماء والامن والتكامل العربي، وأما التقييد فيتصل بامكان تطوير بدائل منافسة للطاقة على نطاق واسع وفعال مما يحد من قدرة النفط السياسية المباشرة، وان لم يحد من قدرته غير المباشرة عبر المجالات الثلاثة التي عددناها. وسيغدو هذا التمايز اكثر وضوحا في الجزء الرابع من الدراسة.

بقي ان نبين ان تقديم العوامل وبحث اثرها المرجح في المدى القصير، وهو المدى الذي يشكل مدار اهتمامنا في الجزء الحالي من الدراسة، سيتم في قسمين: الاول وهو يتناول العوامل منظورا اليها من الجانب العربي، والثاني وهو يتناولها من الجانب الغربي. غير ان اثر كل من العوامل سيعتبر ايجابيا او سلبيا بالنسبة لامكان استخدام النفط في خدمة قضية فلسطين وجدوى هذا الاستخدام. وستكون صيغة الاستخدام التي ستخضع للتحليل هي التحكم بعرض النفط (تخفيضاً او حجبا كليا) و/أو التحكم بتوظيف الاموال العربية وبحجم ووجهة التجارة العربية الخارجية (وتعتبر هذه كلها

---

* Static

** Dynamic

استخداما مباشرا للنفط كجهاز ضغط) لغرض الوصول الى هدف سياسي هو تحرير الاراضي الفلسطينية والعربية التي جرى احتلالها عام ١٩٦٧، وتمكين الفلسطينيين من ممارسة حق تقرير المصير على ارضهم وفيها. هذا وسنضع العوامل، في فئتيها، في شكل منـظومة* مثبتة في نهاية الدراسة، وسيتضمن الشكل محاولة لتعيين ناتج تفاعل كل من العوامل في الجانب العربي مع كل من العوامل في الجانب الغربي. وسنرمز للناتج الداعم لاستخـدام النفط في خدمـة القضية الفلسـطينية بـاشـارة (✓)، وللنـاتـج الـرادع باشارة (×)، أما الناتج المحايد اي عديم الاثر ايجابا او سلبا (او قليله جداً) فسنرمز اليه باشارة (○).

أ ـ العوامل من زاوية النظر العربية

لن نكون بحاجة لايضاح مطول لكل من هذه العوامل، فان معظمها يوحي فورا بطبيعة اثره ومداه. ولهذا فسنعددها ونرفق كلا منها بتفسير مقتضب لكيفية عمله في سياق بحثنا.

١ ـ **الاخذ بمبدأ التحكم بحجم الانتاج في اطار السيادة الوطنية، وربط الحجم بالحاجات الوطنية، والقومية (على نطاق المنطقة العربيـة) وبالمسؤوليات الدولية محددة تحديدا دقيقا** (وتشمل المساهمات العربية في الجهود الدولية الانمائية، سواء أقدمت ثنائيا او عبر مؤسسات متعـددة الاطراف، عـلى ان يستثنى من المسؤوليات العربية تجاه المجتمع الدولي انتاج مقادير اضافية من النفط لتيسير التخزين الاستراتيجي ذي الهدف السياسي/العسكري، وهو أمر ليس في مصلحة الدول النفطية لأن الدول الصناعية المستهلكة التي تقوم به، خاصة الولايات المتحدة، تستهدف به ـ فيما تستهدف ـ تقييد وتقليص اثر قدرة العرب على التحكم بحجم الانتاج في المدى القصير جدا (اي من ثلاثة الى ستة شهور). ان هذا العامل ليس ذا صفة سياسية في الاساس وانما هو يهدف الى صيانة الثروة النفطية واطالة عمرها، ولكنه لا يمكن إلا ان تترتب عليه آثار سياسية لأن مبدأ التحكم بحجم الانتاج ووجهة التصدير له وجه ومدلول سياسي (كما سنرى في الفقرة ـ ٢ ـ التالية). فعرض النفط في السوق، مهما يكن الدافع الى تقرير هذا الحجم، يتمتع بقدرة ضغط وتأثير لا ريب فيها، ومن هنا فعامل السيطرة على

* Matrix

العرض ووجهة الصادرات هو أبرز العوامل التي يمتلكها العرب في سياق البحث الحالي. غير انه يتعرض لضعف اساسي من مصدرين: الاول، عدم وجود سياسة عربية مشتركة يلتزم بها جميع المنتجين العرب تتصل بحجم الانتاج (لا عبر منظمة الاقطار المصدرة للبترول «اوبك» ولا عبر منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول «اوابك»)*. والثاني، إقدام الدولة الاولى في ساحة اقتصاديات النفط على انتاج مقادير ضخمة من النفط تفوق حاجاتها المالية بكثير حسب اعتراف مسؤوليها، تستهدف التحكم بسعر النفط هبوطا، وبالتالي تيسر للغرب القيام باختزان النفط بكميات كبيرة، وتيسر على ما يبدو للولايات المتحدة تسريع بناء مخزونها الاستراتيجي الضخم**، مما من شأنه ان يقلل من تأثر هذه الدولة بأية اجراءات تتخذ لاحقا للحد من الانتاج او لحجب النفط عنها ما لم تكن الاجراءات على قياس كبير جدا وطويلة الامد ــ وهو امر تعترضه صعوبات جمة كما سيتضح في بحثنا لبقية العوامل من زاوية النظر العربية. وبالنتيجة، فان البلد المستهدف في الاساس من آلية حجب النفط المفترضة كوسيلة ضغط سياسي، تتاح له، وبفضل موقف عربي معين، ان يصبح اكثر قدرة على تحدي هذا الضغط بفضل المخزون الاستراتيجي الذي يجهد لتكوينه.

٢ ــ الاخذ بمبدأ حجب النفط او تقنين انتاجه وتصديره لاغراض سياسية، وهو عامل تكميلي للعامل الاول، فلا حاجة بنا للتوسع في الحديث عنه إلا للاشارة الى اهمية طول الفترة المتوقعة لحجب النفط عن الولايات المتحدة، والمتوقعة لخفض تصديره الى بلدان غربية اخرى من اجل حملها على الضغط بدورها على الولايات المتحدة للحد من دعمها المطلق لاسرائيل.

يؤثر هذا العامل مباشرة في حسم مسألة استخدام النفط او عدم استخدامه. فكلما طالت الفترة اللازمة المتوقعة، ازداد التردد باستخدام النفط، والعكس بالعكس. غير ان فاعلية الاستخدام لا تتحقق إلا اذا امتدت فترة الاستخدام اكثر من مدة معينة نقدرها بستة شهور نعتبرها «فترة الحرج» بسبب

* للمرة الاولى في ربيع ١٩٨١ اتخذت اوبك قرارا بخفض الانتاج بمعدل ١٠ بالمئة بسبب وجود فائض نفطي في السوق، غير ان الدولة الاولى بالنسبة لحجم الانتاج والتصدير رفضت تبني القرار وتطبيقه رفضا قاطعا.

** انظر: *Herald Tribune*, July 6, 1981

وجود مخزون نفطي لدى الدول الصناعية الغربية يمتد من ثلاثة الى اربعة اشهر في المتوسط، وبسبب صيغة «تكافل جماعي» فيما بين الدول الغربية ضمن وكالة الطاقة الدولية تجعل حجب النفط و/او خفض انتاجه وتصديره لمدة تقل عن ستة شهور هزيلة الاثر. وهنا ينشأ تضارب واضح: فالعرب على الارجح يفضلون فترة قصيرة بسبب حاجتهم الملحة للاستيراد وللسيولة المالية (وقد رأينا أبعاد مسألتي الاستيراد والاموال العربية في الخارج عند استعراض تبدل المعطيات الاقتصادية المتصلة بالنفط منذ عام ١٩٧٣ في مطلع هذا الجزء). إلا ان الفترة القصيرة لا توجع كبار مستهلكي النفط. وبالمقابل، فاللازم للتأثير في كبار المستهلكين هو فترة طويلة، لكن العرب يتحاشون ذلك لأن طول الفترة يوجعهم. اذن، فهذا العامل من شأنه ان يحد كثيرا من امكان استخدام النفط في ظل الاوضاع العربية الراهنة وعدم الاستعداد لما يترتب عليه من آثار، وهو ـ بالتالي ـ ذو اثر سلبي في المدى الزمني القصير.

٣ ـ ربط تسعير النفط بالعوامل الاقتصادية المتعددة ذات الصلة، ومنها عدم تجدد المورد النفطي واقتراب شبح نضوبه خلال عقود قليلة، وارتفاع اسعار بدائل الطاقة. ان من شأن هذا العامل ان يحمل البلدان النفطية على تشجيع عملية الاقتصاد في استخدام النفط (خاصة حرقه كوقود) بفضل رفع سعره من جهة، ومن جهة اخرى تشجيع عملية تطوير المصادر الاخرى المعروفة للطاقة والتفتيش عن بدائل جديدة ليخف ضغط الطلب على النفط العربي، مما يسمح بتوجيهه صوب الاستخدامات الاكثر اهمية وعطاء ومردودا (الصناعات الكيمائية والبتروكيمائية بتشعباتها الكثيرة). ولا شك ان التشدد بتصحيح سعر النفط يضع في يد المنتجين المزيد من القدرة على ضبط استخدام هذا المورد الحيوي وبالتالي التأثير في اوساط المستهلكين اقتصاديا وسياسيا، شريطة استمرار المراقبة الدقيقة لهيكلية الاسعار النسبية لمصادر الطاقة المختلفة لكي لا تذهب عملية رفع الاسعار ابعد مما ينبغي وتؤدي الى ايذاء مصالح المصدرين العرب ومصالح البلدان النامية ايذاء كبيرا.

تجدر الاشارة، ما دمنا نبحث في هيكلية الاسعار، الى اعتدال الدولة النفطية العربية الكبرى في تقرير اسعار نفطها. ولا ريب ان موقفها لم يكن دون اثر سياسي لدى الولايات المتحدة. لكن السؤال الجوهري في هذا السياق: هل

ان تجاوب الولايات المتحدة جاء في حجم الاعتدال المسؤول الذي تبديه الدولة النفطية الكبرى، وفي حجم التضحيات المالية التي تترتب على هذا الاعتدال؟ ثم ألا يمكن القول ان ابداء الاعتدال من الجانب العربي دون الحصول على ثمن سياسي ذي قيمة متكافئة معه (كما هو الحال على مايبدو) يخفض قيمة هذا الاعتدال ويجهض فائدته، ويقلل من جدوى تكراره ومن القدرة على المطالبة بثمنه في مناسبة لاحقة؟ ان عامل الاسعار، المفترض ان يكون ايجابي الاثر بمعنى قدرته على وضع قوة تفاوضية في يد المصدرين العرب، يبدو انه يفقد اثره بسبب عدم الاصرار على استخدامه بكامل قوته في خدمة قضية فلسطين.

٤ ــ تصور العرب لسرعة تطوير بدائل طاقة منافسة للنفط وتخوفهم من ذلك، وهو عامل يتصل بالعامل السعري الذي سبق بحثه مباشرة، اذ ان التخوف من بروز البدائل المنافسة بفاعلية (نوعا وكمية وسعرا) من شأنه أن يحد من دور النفط السياسي، وكذلك ان يحد من مدى اقدام العرب على تصحيح الاسعار برفعها تدريجيا صوب مستوى البدائل المنافسة. وقد ركز كثير من السياسيين والاقتصاديين الغربيين على خطورة وخطر حدوث وثبة تكنولوجية حاسمة لجهة العثور على بدائل رخيصة، على وضع النفط العربي القوي، مهوّلين بذلك على العرب. غير ان العرب أصبحوا افضل ادراكا بكثير مما كانوا لاقتصاديات وتكنولوجيا الطاقة فلم يعد هذا التهويل يخيفهم، بل صار عدد من المسؤولين العرب يبدون آراء في هذا الصدد كانت تعتبر جذرية جدا منذ سنوات قليلة، بمعنى ان بقاء كميات ضخمة من النفط العربي في بطن الارض العربية خير من التسرع بالانتاج والتصدير لقاء عائدات لا تلبث ان يأكلها التضخم وهبوط قيمة العملات الاجنبية. فالمخزون الهيدروكاربوني ذخر لمستقبل التصنيع العربي، ولن يصبح هذا المخزون فاقد القيمة او غير قابل للاستخدام في المستقبل المنظور نتيجة التبدلات التكنولوجية المهوّل بها. وبالنتيجة، فان التمعن بهذا العامل يوصلنا الى الاستنتاج بأنه مع وجود جانب سلبي له، فان محصلته النهائية هي ايجابية (كما حددنا الايجابية والسلبية سابقا اي بالنسبة لأثر العامل في قدرة النفط على خدمة القضية الفلسطينية).

٥ ــ عمق وصدق الاهتمامات السياسية الفاعلة بالنسبة لفلسطين، فكلما كانت هذه الاهتمامات اكثر عمقا وصدقا، وكان دورها في تكوين السياسة

العربية وتوجيهها اكبر شأنا، ازداد احتمال استخدام النفط في خدمة القضية الفلسطينية ـ مع اخذ العوامل الاخرى من ايجابية وسلبية بالحسبان وافتراض بقائها على ماهي*. ولا ريب انه يصعب تقييم الجانب الايجابي لهذا العامل بالمقارنة بالجانب السلبي، اي عمق الاهتمامات المبينة مقابل احتمال كونها سطحية وشكلية في الغالب في الاوساط السياسية الفاعلة في عدد كبير من الدول العربية. لكننا، من اجل عدم التجني، نعتبر ان اثر هذا العامل ايجابي في محصلة الحساب، خاصة عند الازمات الخطيرة مثل حصول نزاع مسلح واسع النطاق. غير ان ايجابية اثر العامل تظل هامشية، قياسا بما نشاهده من تقاعس وتخاذل عربيين في الواقع العملي في مواجهة متطلبات قضية فلسطين بشكل عام.

٦ ـ **إلحاح الحاجة للسلاح، وتصور العرب لضرورة ربط استيراده والحصول عليه بتصدير النفط**. ان هذا العامل سلبي الاثر في معظمه لسببين: الشأن الكبير للولايات المتحدة كمصدّر للسلاح الى اكثر مصدِّري النفط شأنا، والتخوف من إقدام الدول الغربية الاخرى المصدرة للسلاح على ايقاف تصديره في حالات الازمات العنيفة في المنطقة العربية و/أو النزاع المسلح بين العرب واسرائيل، او من إقدام هذه الدول على ايقاف تصديره تحت ضغط الولايات المتحدة. غير ان هذا الجانب السلبي في الحساب يمكن تخفيف اثره عن طريقين: ربط تصدير النفط الى الدول الاوروبية الغربية باستمرار تصديرها للسلاح، وتكثيف التعامل مع الاتحاد السوفياتي كمصدر للسلاح. ومن شأن إحداث تمايز كهذا في التعامل الاقتصادي/السياسي بين المجموعات الثلاث من البلدان الصناعية (الولايات المتحدة، بقية الدول الصناعية ذات اقتصاد السوق، الدول الاشتراكية) ـ من شأنه ان يخفف من سلبية العامل. غير اننا نرى انه سلبي الأثر في محصلته في المناخ السياسي القائم في معظم البلدان العربية وضمن تحليلنا ذي الاطار الساكن في المدى القصير.

٧ ـ **إلحاح الحاجة للغذاء المستورد و«الانكشاف الغذائي»، وكون مصدر القسم الاكبر من الاستيراد الغذائي بلدانا غربية غير اوروبية** (اميركا الشمالية، كندا، اوستراليا، نيوزيلندا). ويجدر بالذكر الاشارة هنا ان القيمة الصافية للمستوردات الغذائية بلغت نحو ٧ مليارات دولار عام ١٩٧٩، وأن جميع البلدان

* ما يعبر عنه بالمصطلح اللاتيني المعروف Ceteris paribus وبالانكليزية Other things being equal.

العربية بلا استثناء تستورد كميات من القمح. وهنا ايضا فان العامل الذي نحن بصدده سلبي الاثر الى حد بعيد في السياق الزمني القصير، اي السياق الذي لا يتاح خلاله تكوين مخزون غذائي كبير، بما يتطلبه ذلك من وضع السياسات الزراعية/الغذائية الملائمة وبناء الصوامع وطرق المواصلات اللازمة الخ، ولا يتاح كذلك تبديل نمط الاستيراد بتعظيم دور اوروبا وبعض البلدان النامية كمصدّر للمواد الغذائية.

٨ ـ إلحاح الحاجة للتكنولوجيا المتقدمة، بشكليها: السلع والمعدات الترسملية (التكنولوجيا الصلبة) والخدمات التكنولوجية (التكنولوجيا الطرية)*، وهي حاجة تشتد كلما تسارعت عملية التنمية بأسرع من اكتساب العرب للقدرة التكنولوجية الذاتية، كما هو الحال الآن، وكلما ظلت سياسات اكتساب القدرة التكنولوجية خاطئة التوجيه وهزيلة النتائج، ايضا كما هو الحال الآن. ومع ان هناك مصادر متعددة للتكنولوجيا يمكن الاستيراد منها إلا ان الاعتماد العربي على الولايات المتحدة يفوق الاعتماد على اي مصدر آخر. ومن هنا فان حرية التحرك محدودة جدا في المدى الزمني القصير ما دام المستوردون يضعون انفسهم في موقف الاصرار على الاستيراد الكثيف من الولايات المتحدة (والى حد اقل من اوروبا الغربية واليابان، وأخيرا من البلدان الاشتراكية)، ويصبحون تبعا لهذا الاصرار في خشية من ان يحرموا الافادة من التكنولوجيا الاميركية ان هم استخدموا النفط كآلية ضغط سياسي. على ان الاثر السلبي الصافي لهذا العامل تحده المرونة الممكنة بالنظر لوجود بدائل تكنولوجية متعددة يمكن اللجوء اليها. غير ان الاستيراد الكثيف للتكنولوجيا (بقطع النظر عن هوية المصادر ومواقفها السياسية) بفضل تصدير النفط الوفير يعمل على تأجيل امتلاك العرب للقدرة التكنولوجية الذاتية، وبالتالي يزيد من اعتمادهم على البلدان الصناعية المتقدمة وتبعيتهم لها (حتى في المجال السياسي)، ويحد من تحركهم اذا شاؤوا استخدام النفط.

٩ ـ قوة أنماط الاستهلاك الجديدة المسرفة وتأصلها تدريجيا وبالتالي دخول بلدان وشرائح اجتماعية متعددة عصر «الاستهلاكية»**، من شأنه ان يشكل ضغطا قويا لاستمرار تكوين قوة شرائية واستيرادية هائلة، وبالتالي لاستمرار انتاج

* Hardware and Software

** Consumerism

وتصدير النفط بمقادير ضخمة من اجل تمويل هذا الاستهلاك القائم على الانتاج المحلي وعلى الاستيراد ــ مع العلم ان الاستهلاك في قسم غير يسير منه يشجع قيام حالة من الارتخاء الاجتماعي والتهافت على السلع والخدمات الظهورية (ونسبة مرتفعة جدا منها مستوردة). فاذا اضيف اثر هذه النزعة الاستهلاكية المتفاقمة * الى الضغوط التي سبق تعدادها بالنسبة لاستيراد السلاح والغذاء والتكنولوجيا، ادركنا الحاجة الى توفر موارد مالية بأحجام كبيرة ومتزايدة بفضل تصدير النفط، وبالتالي ادركنا ثقل الضغوط التي تعمل ضد وضع النفط في خدمة القضية الفلسطينية.

غير انه قد يقال ان بالامكان ــ على العكس ــ ان يصبح حجم المستوردات العربية الاجمالية من السلاح والغذاء والتكنولوجيا وسواها من سلع وخدمات وسيلة ضغط عربي، لأن البلدان الغربية المصدرة تعلق اهمية كبيرة على استمرار نمط التعامل التجاري الحالي وحجمه، بل تعمل على تكثيف هذا التعامل، وبالتالي فان بامكان العرب استغلال هذه الرغبة لتحقيق مكاسب سياسية ذات شأن بالمقابل. وهذا قول سليم تماما من الوجهة النظرية. غير ان الواقع الملموس يشير الى قصور عربي فاضح في استغلال «الورقة التجارية» الموجودة في ايدينا. فالمناخ السياسي الحالي لا يشير إلا الى محاولات خجولة في صدد استغلال هذه الورقة في خدمة مصالحنا الاقتصادية وقضايانا القومية. وبالمقارنة فان الخشية من انسداد أبواب الاستيراد تفوق الرغبة في استغلال الورقة بشكل ضاغط. ومن هنا فان العامل الذي نحن بصدده (بما يتصل به من عوامل تتعلق بالاستيراد الكثيف عامة) ذو اثر سلبي بالنتيجة.

١٠ ــ ضرورة تأمين سلامة وسيولة الاحتياطي المالي العربي الموجود في الاسواق المالية الغربية، وهو احتياطي ما كان ليكون بالحجم الكبير الذي هو عليه (والذي يتوقع ان يصل الى ٤٨٥ مليار دولار في عام ١٩٨٥ حسب التقديرات

* ذكرنا قبلا ان القيمة السوقية للنفط الذي جرى انتاجه عام ١٩٧٩ بلغت ١٦٠ مليار دولار، ونضيف هنا ان قيمة الاستهلاك الاجمالي في الوطن العربي بلغت في العام ذاته ١٦٠ مليار دولار ايضا (كما يتبين بالنسبة للاستهلاك من جداول احصائية للاقطار العربية وضعها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في نيسان/ابريل ١٩٨٠).

المحافظة*) لولا الإقدام على انتاج النفط بمقادير تفيض عن جملة الحاجات القطرية والقومية والدولية (حتى مع الاسراف في الانفاق القطري). إلا ان هذا الاحتياطي، على اي حال، حقيقة واقعة، وسيزداد حجمه وبالتالي تزداد حدة مشكلة سلامته. أما سلامته فهي مهددة من ثلاث جهات: التضخم، تأرجح قيمة الدولار ــ وهو العملة التي يختزن معظم الاحتياطي بها، وامكان تجميد الاموال العربية في حال قيام صراع عنيف او نزاع تقف الولايات المتحدة (وهي مكان الاختزان الاساسي للاحتياطي) طرفا فيه، خاصة اذا أوقف تصدير النفط اليها لفترة تمتد حتى تصل حدود فترة الحرج.

ومن الضروري التأكيد في السياق الحالي ان مجال مرونة الحركة محدود اذا قصرنا النظر على التفتيش عن أسواق مالية خارج الولايات المتحدة، لأن حجم الاحتياطي يجعل الاسواق البديلة المقترحة أسواقا موقتة لا تلبث ان تعود بدورها فتوجه قسما كبيرا من الاموال العربية الى الولايات المتحدة. كما ان مجال الحركة محدود بقطع النظر عن القدرة الاستيعابية للأسواق اذا رغب العرب في تحريك أموالهم بأحجام ضخمة في المدى الزمني القصير تحريكا لا يوقعهم في خسائر جسيمة ومحاذير ثقيلة لا يرضون بمواجهتها.

لقد ظهر بعد النزاع الايراني الاميركي ان احتمال التجميد يمكن ان يتحول الى حقيقة بسرعة**. وبالتالي اصبح العرب رهائن أموالهم الموجودة في الخارج بقدر ما هم أسيادها، وأصبحت خشيتهم من تجميدها عاملا سلبيا بالنسبة لامكان واحتمال استخدام النفط كأداة سياسية ضاغطة، اذ ان التجميد يصبح عندئذ أداة معاكسة، تماما كما يصبح ايقاف تصدير السلاح و/أو الغذاء و/أو التكنولوجيا الاميركية.

ان مشكلة سلامة وسيولة الاموال العربية مرتبطة بحجم هذه الاموال. ومع

---

* تكرر هذا الرقم في اكثر من دراسة من الدراسات التي قدمتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠. انظر بشكل خاص الدراسة رقم ٢/٧/ق/١١ المعنونة «الاموال العربية في الخارج».

** وقد رأينا قبلا، عام ١٩٥٦، كيف ان الولايات المتحدة جمدت ما يزيد عن ٥٠ مليون دولار لمصر كانت في المصارف الاميركية، مع ان هذه الدولة اخذت موقفا سياسيا مندداً بموقف بريطانيا وفرنسا المتصلب بعد تأميم شركة قناة السويس.

ان بالامكان النفاذ من المشكلة اذا توفرت شروط واجراءات معينة (سنعرض لها في الجزء الثالث اللاحق من الدراسة) بشكل يخفف من حدة المشكلة، إلا ان الحل الحقيقي يكمن في تقليص حجم الانتاج النفطي تدريجيا، دون ان يرافق ذلك رفع السعر الحقيقي للنفط إلا لأغراض تصحيحية هامشية في هيكلية الاسعار، وعلى ان يتم خفض الانتاج بنسبة يستطيع الاقتصاد العالمي ان يمتصها بحيث لا تسبب مرونة الطلب السعرية تزايد العائدات الى نفس مدى انخفاض الانتاج فتظل مشكلة الفائض المالي على حالها. وينبغي في هذا المقام ان نضيف ان ممارسة الانضباط في رفع الاسعار بالرغم من خفض الانتاج ضرورة ملحة لحماية مصالح البلدان النامية (ومعظمها يرزح تحت عبء مالي ثقيل بسبب استيراد النفط)*.

١١ ــ **مصداقية التهديد العسكري الاميركي للنفط العربي******، كما يشعر بها او يقيّمها مصدرو النفط،** تشكل عاملا يصعب التثبت من اثره. وكلما ارتفعت هذه المصداقية، اي كلما ازداد الاعتقاد بأن هذا التهديد جاد وفعال، ازداد الحذر في استخدام النفط لأغراض سياسية تتصادم مع السياسة الاميركية، والعكس بالعكس ــ مع بقاء العوامل الاخرى على وضعها. وقد يرد على ذلك بأن الدول النفطية قد تأخذ بها حالة من الحماس والغضب نتيجة ترجمة التهديد الى واقع، فتقدم على إحداث تدمير ذي شأن في المنشآت، وبالتالي فان مصداقية التهديد قد تؤدي، عكس ما اوردنا، الى ازدياد التصميم على استخدام النفط لأغراض سياسية.

ولا ريب انه يمكن الدفاع عن هذه الصيغة في مناقشة الموضوع. غير اننا نعتقد ان تقييم اثر الضغط الاجمالي للعوامل التي سبق بحثها (إلحاح استيراد الغذاء، والسلاح، والتكنولوجيا، وسلامة الاحتياطي المالي في الخارج) في المناخ السياسي العربي الحالي يجعلنا أميَل الى الاعتقاد بأن التهديد العسكري، في محصلة

---

* قضية خفض الانتاج دون رفع الاسعار الى المدى ذاته شائكة ومعقدة، ولسنا هنا في معرض بحث جانبها الفني. غير ان ما هو موضع التوكيد هو وجوب السعي للحد من تزايد مشكلة الاحتياطي المالي حدة، بما يترتب على هذا الاحتياطي من ارتفاع مستوى الارتهان للغرب.

** انظر:

Marwan R. Buheiry, *U.S. Threats of Intervention Against Arab Oil: 1973-1979* (Beirut: Institute for Palestine Studies, IPS Paper 4, 1980).

التحليل، من شأنه أن يعمل على رفع مستوى الحذر لا مستوى التصميم والإقدام العربي، خاصة اذا اخذنا بالاعتبار الرغبة العربية القوية في عدم جر الاتحاد السوفياتي الى الصراع الذي يكون العمل العسكري الاميركي ضد منشآت النفط مقدمته ـ وهي رغبة تحفزها اعتبارات سياسية وعقائدية واقتصادية على السواء. ولا يكفي ان يرد على هذا التحليل بالقول ان مواقف الدول النفطية لا تتشابه بالنسبة للتهديد الاميركي، اذ انه يكفي ان تأخذ دولة نفطية رئيسية موقفا مترددا لكي يفقد العرب ميزة الاجماع وتضعف الجبهة العربية الى المدى الذي يسمح للتهديد بتحقيق غرضه.

١٢ ـ **استمرار ثقة معظم المسؤولين العرب بجدوى الاقتصار على العمل السياسي/ الدبلوماسي/ الاعلامي في سبيل القضية الفلسطينية،** (او استمرار تركيزهم على هذا العمل نظرا لشعورهم بالعجز عن العمل العسكري)، واستمرار الامل بنجاح اسلوب الحوار مع الولايات المتحدة بدلا من اعتماد اسلوب المجابهة عبر استخدام تصدير النفط كأداة ضغط: فكلما ظلت هذه الثقة قوية تضاءل احتمال استخدام النفط. وكذلك كلما ظلت لامكانية «الحل السياسي المقبول» مصداقية لدى مصدري النفط العرب، استمروا بانتهاج الاسلوب السياسي/الدبلوماسي بدلا من اسلوب المجابهة. وتقديرنا ان معين الثقة العربية لم ينضب بعد لدى معظم المصدرين، وصبر العرب لم ينفد، والشعور بالصدمة نتيجة الخذلان والفشل لم يصل بعد الى الحد الذي يحملهم على اللجوء للمجابهة بالرغم من حجم الخذلان والفشل ووزن المهانة الساحق الذي مني به اسلوب العمل السياسي/الدبلوماسي. واذن، فان اثر العامل الذي نحن بصدده سلبي في عملية التقييم الاجمالية. ويمكن ان نضيف ان الموقف السياسي لمعظم الدول العربية اصبح ـ في السياق الحالي ـ موقف الاستعداد لتقديم المزيد من التنازلات والقبول بحل سياسي تنكمش أبعاده يوما بعد يوم.

١٣ ـ **تقييم المسؤولين العرب المعنيين لطبيعة وحجم ومداهمة «الخطر السوفياتي» على النفط**، اي البعد العقائدي في التصور العربي. وتشير الدلائل الى تحسن الادراك بأن الولايات المتحدة دأبت عمدا منذ سنوات طويلة على تضخيم هذا الخطر كخدعة لحمل العرب على الوقوف في صف واحد مع الولايات المتحدة ولعدم استخدام النفط اداة للضغط على هذه الاخيرة اذا هم رغبوا في الحصول

على الحماية الاميركية من الخطر السوفياتي. ولعل المسؤولين العرب المعنيين يدركون، عندما يقومون بحساباتهم وتحليلاتهم داخل اقنية الحكم، ان الخطر ليس مداهما، وان مقدارا اكبر بكثير من الخطر مصدره الولايات المتحدة بالذات بالنظر لثقل اعتمادها على النفط المستورد. ولكن هؤلاء المسؤولين لا يصرحون بكامل اقتناعهم، اولا لكي يظل بامكانهم الاحتماء خلف ادعاء الخطر، وثانيا لكي تظل خيوط كثيرة تربط سياستهم بالسياسة الاميركية. فليس من المعقول ان يؤدي تقييم حقيقة الخطر وحجمه بذكاء ومسؤولية الى اعطائه من الاهمية ما يفوق الخطر الناجم عن التهديدات الاميركية العسكرية لمنابع النفط وتشكيل قوة التدخل السريع والسعي الدؤوب لايجاد قواعد عسكرية اميركية حول الخليج العربي لتخزين المعدات الثقيلة ولاقامة نواة من القوات الاميركية. واذن، فيمكن القول ان هذا العامل السلبي الاثر في جوهره، ليس كبيرا في حقيقته بالفعل، وانما هو يستخدم ذريعة ومبررا ـ عندما يستخدم ـ للدفاع عن سياسة التباطؤ في اعتماد النفط أداة للضغط، التي هي سياسة جوهرها ضعف الارادة السياسية للتصدي.

١٤ ـ **مدى الاستعداد الصادق لدى الدول العربية للعمل المشترك المتصل والكثيف في مختلف الميادين.** فتفسخ ارادة العمل المشترك، او الإقدام عليه لفترات قصيرة ومتباعدة وفي ميادين ثانوية كالاعلام او إلقاء الخطب في الامم المتحدة، عوامل من شأنها ان تخفف من مصداقية التهديد باستخدام النفط ومن فاعلية التهديد. فالاستخدام، والتهيؤ لآثاره وتحملها، لا يمكن ان ينجح إلا اذا جاء عبر عمل عربي مشترك وقبول مشترك للأعباء والتضحيات، يسبقه موقف موحد واصرار واحد على النضال. والوضع الراهن لهذه الناحية لا يدعو الى التفاؤل، اذ ان العمل المشترك في مختلف الميادين ـ التي هي مترابطة ومتداخلة بطبيعتها ـ لا يزال تمنيات ونداءات وتصريحات اكثر منه ترجمة عملية على الارض وانجازات ملموسة ومتصلة. وما دام استخدام النفط ينبغي ان يتم باشتراك جميع الدول المصدرة، فان قصور العمل المشترك القائم حاليا ذو اثر سلبي في محصلة التحليل.

١٥ ـ **قدرة المسؤولين على اسكات او اضعاف القائلين بالنضال والمجابهة (ومن عناصرها استخدام النفط) وذلك في غياب الحرية ومع فاعلية الكبت والاغراء المادي** ـ ويلاحظ ان الاغراءات المادية تستخدم وسيلة للاسكات

والاضعاف، فاذا فشلت استخدم الكبت المادي، ويحدث هذا في وضع يشتد فيه السعي الفردي للمكاسب والاولويات المادية، وينخفض مستوى الاستعداد للتضحية من اجل المبادىء والمواقف القومية. وهكذا، فبالرغم من وجود تململات بين المفكرين، فان الاصوات المطالبة بالمجابهة تظل خافتة إلا في حالات قليلة وفي اقطار قليلة جدا. وبالتالي، فان العامل الذي نبحثه الآن هو ذو اثر سلبي بالنسبة لاستخدام النفط.

ب ـ العوامل من زاوية النظر الغربية

يلاحظ من مراجعة العوامل الفاعلة المسجلة ضمن القسم الحالي ان معظمها ترداد للعوامل المسجلة تحت القسم السابق المنطلق من زاوية النظر العربية. وهذا ليس غريبا. فالعوامل ذاتها تؤخذ بالحسبان لدى كل من الجانبين، العربي والغربي، والفرق هو في موقف كل من الجانبين من هذه العوامل وتأثره بها. وتحاشيا للتشويش فسنعتبر اثر كل عامل ايجابيا او سلبيا من وجهة النظر العربية، تماما كما فعلنا في القسم السابق، لكي يسهل تقييم اثر العامل الاجمالي. وبالطبع فان العامل الذي يبدو اثره ايجابيا (او سلبيا) منظورا اليه من الجانب العربي، ثم يبدو ايجابيا (او سلبيا) عندما ننظر اليه من الجانب الغربي، يصبح اشد ايجابية (او سلبية) بفضل تشابه الاثر في الحالتين. اما اذا كان الاثر ايجابيا (او سلبيا) في الحالة الاولى، وبالعكس سلبيا (او ايجابيا) في الحالة الثانية، وجب التمعن في محصلة الاثر بعد موازنة الايجابية بالسلبية. ونتقدم الآن الى عرض العوامل باقتضاب اشد مما ميّز العرض في القسم السابق.

١ ـ موقع الشركات النفطية الغربية (خاصة العملاقة منها) في سلسلة عمليات الانتاج والتصدير، ومدى الاطمئنان الغربي الى قدرتها على التملص من قيود العرب، ان فرضت على الانتاج والتصدير. يمكن الشعور حاليا بمزيد من الاطمئنان بالنسبة لهذا العامل عما كان عليه الحال قبل مطلع السبعينات. فدور الشركات الذي كان ضئيلا جدا بالنسبة لتقرير وجهة التصدير النهائية وشبه معدوم بالنسبة لتقرير حجم الانتاج، اصبح معدوما بالنسبة للأمرين معا الآن، اللهم إلا في حالة التحايل والخداع وتمرير بعض من شحنات النفط التي تشتريها هذه الشركات من شركات النفط الوطنية الى وجهات غير تلك المصرح بها. على

ان هذا الخداع يمكن التحقق منه في الاكثرية الساحقة من الحالات، كما يمكن ايقافه وايقاع القصاص الشديد بالقائمين به، مما يجعله غير ذي شأن ـ إلا في حال التواطؤ السري بين مصدّر ما ومستورد ما عبر شركة ما. وهنا ايضا فان احتمال التواطؤ ضئيل جدا بسبب خشية افتضاح المصدّر امام بقية المصدّرين. واذن، فان هذا العامل اصبح على الاقل معدوم الاثر (اي حياديا) ان لم نقل ايجابيا في الوضع الراهن بالنسبة للجوانب الدولية في انتاج وتصدير النفط، وبالتالي بالنسبة لاستخدام النفط أداة سياسية.

٢ ـ قدرة الغرب على استخدام بدائل للنفط بأسعار منافسة (او بأسعار مرتفعة ولكن لفترة قصيرة محدودة وبكميات تعويضية وافية)، تتمتع بميزات تكنولوجية ملائمة. ان هذه القدرة ـ مع الشروط المبينة ـ معدومة في سياق التحليل الساكن للمدى الزمني القصير. ونضيف ان القدرة على تشديد درجة الانضباط في استهلاك النفط (خاصة كوقود وليس كمدخل صناعي كيمائي/بتروكيمائي) محدودة وهامشية في المدى الزمني القصير. ولهذا فان التملص من اثر استخدام العرب للنفط كأداة ضغط سياسي غير ممكن من خلال بدائل الطاقة المنافسة (مع بقاء العوامل الاخرى على حالها). فيكون اثر هذا العامل ايجابيا بالنسبة للعرب.

٣ ـ طول فترة استخدام النفط كوسيلة ضغط ـ او تصور طول الفترة المتوقعة. وكما بينا في القسم (أ) السابق، فان «فترة الحرج» ينبغي ألا تقل عن ستة شهور، اي ان تزيد عن قدرة المخزون النفطي المتوسط على تلبية حاجات الدول الغربية الرئيسية المستوردة للنفط، وانها كلما طالت كان اثر النفط ايجابيا بالنسبة للعرب. لكن، من الناحية الاخرى، كلما طالت الفترة اشتدت المتاعب بالنسبة للعرب نظرا لاعتمادهم الكثيف والخطير على العائدات النفطية من جهة، وعلى ما يستورد بهذه العائدات من جهة اخرى. واذن، فان الاستنتاج هنا هو عينه الذي توصلنا اليه في القسم (أ)، اي ان اثر هذا العامل سلبي بالنسبة للعرب، خاصة لأن ممارسة العرب لـ«الخدعة» غير ممكنة نظرا لمعرفة المحللين الاستراتيجيين الغربيين بحقيقة الاوضاع العربية وعدم القدرة على الصبر طويلا دون عائدات نفطية ودون مستوردات غربية، في اطار الاوضاع الراهنة في اطار التحليل الساكن الذي نقوم به الآن.

٤ ــ تصور او ادراك الغرب لمدى صدق اهتمامات العرب الفاعلة بفلسطين واستعدادهم للمجابهة والتضحية من اجلها. ومع الاعتراف بصدق الاهتمامات الى حد بعيد، إلا اننا لا نعتقد ان اغلبية المسؤولين العرب مستعدون لايصال التعبير عن اهتماماتهم بفلسطين حد المجابهة في الظروف الراهنة. او، بعبارة اخرى، ان هذه الاهتمامات متواضعة ومنكمشة الحدود حاليا (اي انها لا تتضمن سوى مطالب الحد الادنى) بحيث يشعر معظم المسؤولين انها لا تستحق مجابهة رئيسية مع الغرب (اي تحديدا مع الولايات المتحدة الاميركية). والغرب لديه صورة كهذه عن العرب، وهي صورة ليس فيها تجنّ على ما نعتقد. واذن، فبما ان الغرب مطلع على هذا الوضع العربي ويراهن عليه، فان اثر العامل الذي نحن بصدده سلبي بالنسبة لقضية فلسطين.

٥ ــ قدرة الغرب على استخدام تصدير الغذاء، والتكنولوجيا، والسلاح كأداة ضغط معاكس على العرب، ومعرفة المحللين الاستراتيجيين الغربيين ان العرب يدركون قدرة الغرب هذه، وبالتالي استنتاجهم بأن العرب على الارجح سيحجمون عن استخدام النفط كأداة ضغط خشية التعرض لأدوات الضغط الغربية المعاكسة. ومع ادراك الغرب بأن العرب يدركون اهمية المبادلات التجارية الضخمة التي يقومون بها مع الغرب في استيراد الغذاء والتكنولوجيا والسلاح من اقطاره، وأن هذه المبادلات يمكن ان تشكل ورقة ضاغطة وقوية في يد العرب، إلا ان الغرب يدرك بموازاة ذلك ان العرب يضخمون خشيتهم ولا يلعبون الورقة التي يملكون بكل ما تمثل من قوة، كما انهم غير مستعدين في المدى القصير للتحول الواسع النطاق عن الولايات المتحدة كمصدر تجهيز اساسي باتجاه بلدان غربية اخرى او اشتراكية كمصدر تجهيز بديل او على الاقل كمصدر رديف. وبالتالي فان هذا العامل (الذي هو في الواقع ثلاثة عوامل مزجناها معا لأن تحليلها متطابق والاستنتاجات منها متطابقة) ذو اثر سلبي بالنسبة للعرب.

٦ ــ قدرة الولايات المتحدة على استخدام الاموال العربية كأداة ضغط على العرب، وقابليتها لذلك اذا استخدم العرب النفط في ضغطهم عليها. ومرة اخرى، فكما سبق ان ذكرنا، اصبحت هذه الاموال رهينة الارادة الاميركية بدل ان تكون أداة عربية في خدمة القضايا والمصالح القومية بسبب امكان تجميدها في حال استخدام العرب للنفط كآلية ضغط سياسي. (وهكذا اصبحت الاموال

العربية سيفا يهدد صدر العرب بدل ان تكون سيفا في يدهم). ويزيد من خطورة هذه المسألة عدم قدرة العرب في وضعهم الراهن وفي ضوء مواقفهم السياسية الراهنة على ان يصبحوا اقل ثراء! (فهم، كالملك ميداس في الاساطير اليونانية، تتحول ثرواتهم الى ضغط خانق عليهم). فاذا خفضت الاقطار المصدرة للنفط انتاجها ارتفع سعر صادراتها النفطية وحافظت عائداتها على مستواها ان لم تجتزه (اللهم إلا اذا اقدم المصدرون على التضحية فجمدوا الاسعار او حركوها بأقل كثيرا من خفض الانتاج، وهو امر غير مألوف في أنماط التصرف الاقتصادي).
ولقد سبق أن اشرنا الى كيفية معالجة هذه المسألة، ويعنينا هنا ان نبين ان هذا العامل ـ عامل الاموال الموظفة في الاسواق الاميركية ـ سلبي بالنسبة للعرب ما داموا غير مهيَّئين لتحاشي استمرار كون أموالهم رهينة بيد الدول الغربية.

٧ ـ تقييم الولايات المتحدة للحلول السياسية التي تطرحها، وهي الآن محصورة ضمن اطار اتفاقية كامب ديفيد المرفوضة من الاغلبية العربية، ومصداقية هذه الحلول بالنسبة للمحللين الاستراتيجيين وصانعي القرار، وبالتالي «استخدام الخدعة» اي التغليف المضلل لهذه الحلول عند عرضها على العرب، او الاستعداد للرد العنيف اذا استمر العرب في رفضها، ويكون هذا الرد بشكل الاستمرار بدعم اسرائيل الكثيف في جميع الميادين، وتهديد العرب في مواردهم وسيادة دولهم عبر اسرائيل، والتهويل بعدم حماية الموارد العربية من «الخطر السوفياتي» في الاوساط التي يفعل مثل هذا التهديد فيها، او التي تود ان تعطي الانطباع بأنها هدف الخطر السوفياتي.

ان العامل الذي نبحثه من شأنه ان يعمل على لجم الاقدام على استخدام النفط كأداة ضغط: فهو في جانبه التضليلي يعمل على تمييع الارادة العربية، وفي جانبه التهديدي يعمل على تطويع قسم من العرب ـ في اطار المعطيات العربية الراهنة وضمن سياق التحليل الساكن في المدى القصير. فاذا اخذنا بالاعتبار وزن هذا العامل المتزايد اذا اقترن بالتهويل بالخطر السوفياتي من جهة وباليأس الاسرائيلي الفالت دون تصد فعال في المنطقة العربية من جهة اخرى، اتضح ان العامل ذو اثر سلبي بالنسبة للعرب. غير ان هذا الاثر ينكمش كلما «كشف العرب الخدعة» في حالة التضليل، و/أو رفضوا الانصياع للتهديد والابتزاز بادراكهم ان الاتحاد السوفياتي في الواقع عامل ردع للغرب لا عامل تهديد

للعرب. عندئذ قد تنقلب المعادلة فيصبح هذا العامل غير مؤثر في ردع العرب عن استخدام النفط ــ مع بقاء العوامل الاخرى على حالها.

٨ ــ **تقييم الغرب لحقيقة دوافع العرب في اللجوء الى المقاربة السياسية/ الدبلوماسية/ الاعلامية لقضية فلسطين (بدل المجابهة والصراع بما في ذلك استخدام النفط) وإدراك الغرب لنوايا العرب وتقييمه لتصورهم لطبيعة وحجم قدراتهم**. وكما سبق ان اشرنا عند بحث هذا العامل من الجانب العربي في القسم (أ)، فان تحاشي المجابهة يقوم على اساس تقييم مضخم لفاعلية وجدوى المقاربة السياسية/الدبلوماسية وتقييم متواضع للقدرات العربية الصراعية. وفي ظل هذه الخلفية فان الولايات المتحدة تقيّم امكان استخدام العرب للنفط كاحتمال ضعيف جدا، وبالتالي فانها تنطلق بعيدا في تجاهلها للحقوق الفلسطينية وامتهانها للعرب بشكل عام. ومن هنا فان هذا العامل سلبي الاثر بالنسبة للعرب.

٩ ــ **تقييم الغرب لقدرة العرب على العمل المشترك، المتصل والكثيف والفعال**. ان هذا التقييم منخفض النتائج ولا ريب، فالولايات المتحدة تعرف الحدود الضيقة للعمل العربي المشترك (في الميادين الاساسية ذات الصلة) وبالتالي فهي لا تخشى «التضامن العربي» بصيغته القائمة، بقدر ما تدرك ان وجوده شرط اساسي للقدرة على استخدام النفط بفاعلية ولقدرة التحرك على اصعدة اخرى ضمن اطار المجابهة. ان هذا الادراك الغربي لضعف العمل المشترك يجعل العامل الذي نحن بصدده سلبي الاثر بالنسبة للعرب، كما ان الادراك الغربي لطاقة العمل المشترك الضخمة يجعل الغرب يسعى دوما لتفتيت الارادة العربية ووضع العراقيل في سبيل التقاء عناصرها حول رؤية سياسية واحدة.

١٠ ــ **تقييم الغرب لمحدودية دور الجماهير والقوى المناضلة في جو الكبت العربي العام و/ أو جو «الرشوة المادية» التي تمارس مع ضعاف النفوس فتلهيهم بالمكاسب المادية الآنية عن القضايا والمصالح القومية**. ان اعتماد صانعي القرار الغربيين على ما يدركون من تقاعس معظم الانظمة العربية، وقطريتها المغرقة، وسطحية اهتمامها بفلسطين دون حدود المخاطرة والتضحية من اجلها، وأخيرا قدرتها على كبت روح النضال لدى الجماهير العربية، يشكل عنصرا اساسيا في اطمئنان الغرب الى قوة وفاعلية القيود التي تحد من الارادة الشعبية العربية،

وبالتالي تجعل الضغط من اجل استخدام النفط ضعيفا وغير قادر على تحريك الفعاليات السياسية. ان هذا التقييم الغربي القائم على رصد صحيح للوضع العربي يجعل العامل الحالي سلبي الاثر بالنسبة لاستخدام النفط.

ج ـ فعل العوامل منفردة وتفاعلها فيما بينها

نعتقد ان التحليل الذي تضمنه القسمان (أ) و(ب) من الجزء الحالي من الدراسة كاف لان يؤكد كثرة العوامل ذات الصلة بدرجة قدرة النفط على خدمة قضية فلسطين ومدى احتمال وضعه في هذه الخدمة ضمن المدى الزمني القصير، اي ضمن التحليل الساكن الذي نتطلق منه ـ وأن يؤكد كذلك تعقيد آلية عمل هذه العوامل، وتشابك العوامل، وبالتالي ان يؤكد ضرورة القيام بتحليل دقيق ومرهف ومتعدد الجوانب اذا كان لمحاولة استقصاء دور النفط ان تخرج بأجوبة تغلب عليها العلمية لا صفة التأكيد المسبق*.

وبالاضافة الى كثرة العوامل وتعقيدها وتشابكها، فان محتواها، في ذاته، يجعل مهمة الباحث اكثر صعوبة**. فاذا اعدنا الى الاذهان ان نقل التحليل الى اطار المدى الزمني المتوسط، ومن ثم الى اطار المدى الطويل، يضيف الى تعقيداته، ادركنا مقدار الحذر اللازم في عملية التحليل التي نحن بصددها. هذه التعقيدات والصعوبات تتضح عند النظر بما هو ابعد من كيفية فعل وتأثير كل من العوامل ــ وهو شيء على مقدار كبير من التعقيد والصعوبة في ذاته ــ اي عند الانتقال الى النظر في كيفية **تفاعل** العوامل. ومن الواضح من تقديم فئتي العوامل (اي تلك المنظور اليها من الزاوية العربية والاخرى المنظور اليها من الزاوية الغربية) ان هناك نوعين من التفاعل: أولهما يتم بين

---

* A prioristic assertiveness

** لنأخذ مثلا واحدا للتدليل على ما نرمي اليه. فاستخدام الأموال العربية في الخارج كأداة ضغط يخضع بدوره للعوامل التالية: الخوف من تجميد هذه الاموال، عدم رغبة اصحاب الاموال في توطين قسم كبير منها في المنطقة العربية او في مناطق العالم الثالث الاخرى عن طريق تثميرها هناك، صعوبة التنويع في اختيار الاسواق المالية ذات القدرة الهائلة على استيعاب الاموال وصعوبة التنويع في اختيار عملات الايداع، صعوبة الحد من حجم هذه الاموال بسبب اثر خفض الانتاج على ارتفاع مستوى الاسعار فالعائدات، الخ الخ...

عدد من العوامل داخل كل من الفئتين ويكون اثره محصلة الآثار الايجابية و/أو السلبية للعوامل المعنية، وثانيهما يتم بين فئتي العوامل ويكون اثره كذلك محصلة الآثار الايجابية و/أو السلبية لأزواج العوامل التي تقع تحت عدسة التحليل. (والاشارة «لأزواج العوامل» تعود الى شكل المنظومة المثبتة في نهاية هذه الدراسة والتي سبق ان تحدثنا عنها، حيث يمكن ان يؤخذ اي عامل من اي من الفئتين ويدرس اثر تفاعله مع اي عامل آخر من الفئة الاخرى ـ وبالتالي يتكون لدينا عدد ضخم من المحصلات هو ناتج ضرب عدد العوامل المصفوفة افقيا بعدد تلك المصفوفة عموديا).

ثمة سبب آخر للتعقيد، هو اننا لسنا امام تصور واحد للعوامل وفعلها: فنحن نتكلم اولا عنها وعن فعلها من زاوية النظر العربية، ثم من زاوية النظر الغربية، ثم لا بد لنا من ان نكوّن تصورا آخر هو تصور العرب لتصور الغربيين لمختلف العوامل، وتصور الغربيين لتصور العرب لمختلف العوامل... وهذا من طبيعة «نظرية المباراة»* وكيف تؤثر في التحليل بين فرقاء اي نزاع او حوار، وهي نظرية يشكل هذا التحليل ممارسة لها، حيث يأخذ كل فريق من فرقاء النزاع (او «المباراة»)، او ينبغي ان يأخذ بالاعتبار لا موقف الفريق الآخر فحسب بل كيفية فهمه لموقف الفريق الاول، والعكس بالعكس.

قد يسأل سائل: لو سلمنا بأن المحللين الغربيين الذين يعملون خلف صانعي القرار يأخذون بالاعتبار هذه التعددية الهائلة للعوامل ذات الصلة، وتعقيد العوامل وتفاعلها، فهل يعتمد صانعو القرار العرب على تحليل في مستوى التحليل الغربي علمية وصقلاً وتعقيدا؟ اننا وان لم نكن من اهل القرار او المحللين الجالسين خلفهم، الا اننا نعتقد ان الجواب هو نعم ولا في الوقت نفسه. فليس هناك على ما نعلم جهد تحليلي مؤسسي شديد الدقة والصقل خلف صانعي القرار العربي، ولكن هناك على ما نعتقد حسا فطريا ـ او على الاصح مقدارا من الفطنة العفوية يجعل صانعي القرار يأخذون بالاعتبار عددا من العوامل التي اثبتناها، وان لم تتم تغذية عملية القرار بتحليل علمي يحتسب قوة كل من العوامل وحاصل قوتها المركبة. من هنا فان تحليلنا ليس مجرد رياضة ذهنية وانما هو فيما نأمل ـ بل فيها نعتقد ـ ذو دلالة عملية في سياق استقصاء قدرة النفط على خدمة قضية فلسطين، واحتمال استخدامه، وجدوى هذا الاستخدام.

* Game theory

أخيرا، ماهي محصلة تحليلنا ضمن الاطار الساكن للعوامل الفاعلة منظورا اليها ضمن الافق الزمني القصير؟ وهل يستطيع العرب ان يتوقعوا، في نهاية الامر، اثرا ايجابيا قويا للنفط اذا استخدم في سبيل تحرير الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى التي تم احتلالها خلال حرب ١٩٦٧، والذي هو الغرض الاكثر تواضعا من الاغراض المنشودة؟

نستطيع ان نؤكد قناعتنا المتولدة من التحليل السابق ان استخدام النفط كآلية ضغط سياسي في المدى القصير (اي دون العامين) وذلك بحجب النفط عن الولايات المتحدة ومن يقف موقفها من الدول الصناعية الغربية لفترة اقلها ستة شهور، لا يمكن ان يتم استنادا الى عملية بحث وتحليل علمية وعقلانية وممحصة. واذا تم الاستخدام بفضل اندفاعة عاطفية فان بامكان الخصم اجهاض فاعليته، كما انه سيحمل في طياته اخطارا وأضرارا ضخمة تجعله في الواقع آلية مؤذية لمن يمتلكونها*. والقول نفسه يصح في استخدام الاوراق الاخرى بين العرب اي الاموال في الخارج والتجارة الضخمة مع الدول الصناعية الغربية، لأسباب اوضحها عرضنا وتحليلنا للعوامل ذات الصلة.

غير ان هذا هو نصف الاستنتاج فقط ـ ونشدد على ذلك كل التشديد ـ وينبغي ان يُقرأ هذا النصف الى جانب النصف التالي الاكثر شأنا والاشد دلالة: وهو ان استخدام النفط يمكن ان يتم بدون أخطار وأضرار مضادة ضخمة تقع على العرب اذا توفرت عدة شروط جوهرية وحيوية، ونضيف ان هذه الشروط مُمكنة إلتحقيق ولكن تحقيقها يتطلب وضع التحليل في اطار حركي** يدخل سياق المدى الزمني المتوسط، اي المدى الذي يمتد من سنتين الى خمس سنوات. وهذا ينقلنا الى الجزء الثالث من الدراسة حيث نقدم الشروط **اللازمة والكافية**. ونشير منذ الآن ان هناك مدى زمنيا اطول يصبح فيه امكان وجدوى استخدام النفط العربي أقوى بكثير، والغرض الذي يستطيع هذا الاستخدام تحقيقه اجدر كثيرا بالتصميم والعمل العربي. وسيكون بحث الموضوع في السياق الزمني الطويل مادة الجزء الرابع من الدراسة.

---

* Counterproductive

** Dynamic

ثالثا: الشروط اللازمة والكافية لامكان وجدوى وضع النفط في خدمة القضية الفلسطينية في المدى الزمني المتوسط

يقوم انتقاء الشروط اللازمة والكافية لاستخدام النفط العربي بفاعلية، اولا على اساس تباين دلالة وقوة العوامل التي قدمناها في الجزء الثاني من الدراسة. فمع ان هذه العوامل جميعها ذات دلالة، إلا انها ليست جميعا على مستوى واحد وذات قدرة واحدة على التأثير، سواء كان التأثير ايجابيا او سلبيا (بالنسبة لأسلوب استعمالنا لهذين المصطلحين). ونضيف ان عددا من العوامل غير المنتقاة لا يمكن التعبير عنه بترتيبات إجرائية وهو ما سنقترحه لاحقا، كما ان عددا آخر من العوامل ذات الشأن الكبير لا يتطلب تأمين شروط للتخفيف من سلبيته او لدعم ايجابيته بالنظر لتزايد إدراك مصدري النفط العرب لدوره وتصرفهم بشكل ينسجم مع هذا الادراك. واخيرا، فان تركيزنا سينصب على العوامل ذات الاثر السلبي والتي قصر العرب المعنيون حتى الآن عن معالجة سلبيتها، مما يتطلب تصحيحا سريعا وحاسما يمكن اجراؤه في المدى المتوسط.

ويقوم انتقاء الشروط، ثانيا، على اساس وجوب توفر ظروف لا بد منها لم ترد في قائمة العوامل التي قدمت. وستتضح هوية العوامل والظروف المختارة لتكوّن صلب الشروط اللازمة والكافية، كما سيتضح دورها وأهميتها، في سياق البحث الذي يتضمنه هذا الجزء من الدراسة. وغني عن البيان ان الشروط تنطلق من المعطيات التسعة التي قدمناها في مطلع الجزء الثاني بالنسبة للطاقة والنفط وموقع الدول العربية من اوضاع الطاقة في العالم.

ثمة ستة شروط لا بد من استيفائها هي التالية:

١ ــ كمرحلة اولى، تخفيف التركيز في الاعتماد على الولايات المتحدة كمصدر للتسلح العربي، والى المدى الممكن الاستغناء عن هذا الاعتماد. ان كثافة الاعتماد الحالي تشل قدرة البلدان العربية المعنية على تحدي الولايات المتحدة، اذ لا يعقل ان يتمكن العرب من الحصول على الاسلحة الاميركية الملائمة لمجابهة اسرائيل بالفعل (لا فقط بالتصريحات او بالافتراض) من مصدر يوفر دعما مطلقا لاسرائيل كما يؤكد على تصميمه على توفير التحصين لها تجاه اية نوايا تحريرية لدى العرب، ولا يسمح إلا بحلول سياسية «تجميلية» ترضي اسرائيل ولا تتناول صلب الحقوق والمطالب العربية بالنسبة لفلسطين.

غير ان تبديل مصادر التسلح الاساسية يتطلب في الاساس تبدلا في الموقف السياسي، وهذا يحتاج الى بعض الوقت خاصة حين يكون الموقف السائد متأصلا تدعمه قوى ذات مصالح كثيفة. عندئذ يكون من الضروري العمل على تبديل قواعد ومبررات هذا الموقف وتحقيق الاقتناع بضرورة هذا التبديل. وفي الوضع العربي الراهن لدى الدول التي تراهن على الولايات المتحدة ونواياها، وعلى انها تملك الحل لقضية فلسطين وترغب في مساندة تحقق هذا الحل، فان عملية تبدل الموقف السياسي في اتجاه تنويع مصادر التسلح، والتوجه بالمزيد من التصميم صوب الدول الاوروبية الغربية والدول الاشتراكية، لا يمكن ان تتم إلا في المدى الزمني المتوسط مع افضل الافتراضات.

ونضيف ان هناك حاجة لمرور بعض السنوات قبل ان يُستوفى شرط تبديل مصادر السلاح لأن السلاح ليس كسلع الاستهلاك التي يجدها الشاري جاهزة على رفوف دكاكين البقالة فيختار ما يشاء منها فيبتاعها. ان الاسلحة الاساسية الحديثة، كالطائرات والدبابات والمدفعية ونظم الدفاع من صواريخ ورادارات، تتطلب تلبية صفقات شرائها مددا تمتد عادة الى سنتين فأكثر. من هنا، فان الرغبة في تبديل وتنويع مصادر السلاح في موعد ما يستدعي اتخاذ موقف جديد من مصدر التجهيز قبل ذلك الموعد بوقت طويل ــ اي أن العرب مدعوون منذ اللحظة الراهنة الى البدء بالاستعداد لامكان قيام الولايات المتحدة ومن يسير في ركابها من الدول الغربية بتجميد تصدير الاسلحة اليهم ردعا لهم عن استخدام النفط كآلية ضغط سياسي او اقتصاصا منهم ان هم أقدموا على ذلك ــ اذا كانوا حقا مصممين على هذا الاستخدام في المدى المتوسط. ولا يكفي، ولا

يجوز، ان تترك مسألة الاقدام على التبديل حتى لحظة الحرج ذاتها، اذ ان تلك اللحظة تكون في الواقع متأخرة بالنسبة لتحقيق غرض التبديل.

٢ ــ معالجة «الانكشاف الغذائي» الذي يعني حاليا الاعتماد بنسبة كبيرة على مستوردات المواد الغذائية (من خام ومصنّعة) في جميع الاقطار العربية بلا استثناء وبنسب عالية ولكن متفاوتة بين قطر وآخر. ان العلاج الحقيقي والفعال والجذري يكمن في رفع وتنويع القدرة الانتاجية الزراعية في الوطن العربي وإجراء اصلاحات جذرية في المجتمع الريفي تشمل قطاعات الزراعة والمياه والنقل والمواصلات والتخزين والتمويل. . . وكل ما يتصل برفع الانتاجية وزيادة حجم الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته وتنويعه وتشجيع التصنيع الزراعي. غير ان هذا يتطلب مدى زمنيا طويلا لا تتيحه حدود المدى المتوسط الذي يجري البحث حاليا في اطاره وسياقه.

على انه يمكن القيام باجراءات تهيؤ ذات شأن في المدى المتوسط، تعين على اقامة جسر عبور بين الانكشاف والعجز الغذائي الخطير بل المخيف في المدى القصير، وتحقيق الاكتفاء الذاتي القومي (على مستوى المنطقة العربية ككل) في المدى الطويل: هذه الاجراءات تشمل وضع المخططات والسياسات وتوجيه التثميرات، ضمن اطار التصور والعمل العربيين المشتركين، الآيلة الى تكوين مخزون غذائي من السلع المستوردة (والمنتجة محليا) يكفي لاستهلاك سنة على الاقل. ويتطلب هذا تعيين مواقع التجميع والتخزين، وتهيئة او تعديل وتمديد وسائل النقل والمواصلات اللازمة، وبناء الصوامع وتسهيلات التخزين الاخرى في نقاط يبررها منطق الامن الغذائي، واخيرا لا آخرا توفير الدفاعات العسكرية اللازمة اتقاء لضربة تستهدف المخزون الغذائي ــ وأن يتم كل ذلك قبل لحظة الحرج حين لا ينفع حصول يقظة مفاجئة متأخرة سنتين على الاقل عن موعدها.

ومن جهة ثانية، يتطلب التهيؤ تنويع مصادر الغذاء طالما ظل الاستيراد بأحجام كبيرة ضروريا. وهناك بلدان متعددة ــ في اوروبا وأميركا اللاتينية ــ يمكن عقد ترتيبات متوسطة الاجل معها من اجل توفير مقادير ذات شأن من المواد الغذائية. ومع ان هذا الاجراء لا يعوض كليا عن المستوردات من البلدان الضخمة الامكانيات (كالولايات المتحدة وكندا وسواهما) إلا انه يخفف من درجة التركيز الحالي في الاعتماد على اميركا الشمالية.

٣ ــ مجابهة الاعتماد المفرق على التكنولوجيا المستوردة من الولايات المتحدة (ومن الدول التي تؤيد سياستها بالنسبة لقضية فلسطين)، ويشمل هذا الاعتماد التكنولوجيا

«الصلبة» اي السلع الترسملية، و«الطرية» اي الخدمات والمهارات التكنولوجية، وهو اعتماد يحتمل جدا ان يُستغل في حال حدوث مجابهة نفطية بقطع الامدادات والخدمات التكنولوجية عن البلدان النفطية المعنية، بل عن المنطقة العربية بأكملها. ولعل التهيؤ لمجابهة كهذه اقل صعوبة من استيفاء شرط مجابهة مشكلة الانكشاف الغذائي، فالولايات المتحدة اقل سيطرة على عرض التكنولوجيا المتطورة جدا على الصعيد العالمي من امتلاكها (ومعها كندا واستراليا ونيوزيلندا) لنسبة ضخمة من عرض المواد الغذائية على الصعيد العالمي.

بل ان الاعتماد الكثيف على التكنولوجيا الاميركية (بين التكنولوجيات البديلة المتوفرة) في ذاته، وبقطع النظر عن وجود حالة مجابهة نفطية، لا يمثل سياسة سليمة على المستوى الاقتصادي/الفني. فالتكنولوجيا الاميركية مغرقة في استخدام رأس المال ومسرفة في استخدام الموارد، وهي متطورة الى حد يصعب معه امتلاك القدرة التكنولوجية الذاتية في المنطقة العربية بالانطلاق من الاستيراد من الولايات المتحدة فالتكييف المحلي فاكتساب المهارات الملائمة للتكنولوجيا المستوردة ومن ثم للتمثل بها. وبالمقابل، فان التكنولوجيا المتاحة من بلدان غربية اقل تطورا، ومن البلدان الاشتراكية، وبالاولى من بعض البلدان النامية كالهند والبرازيل، اكثر ملاءمة لحاجاتنا وأكثر اقترابا من قدراتنا (بحيث تغدو عملية التدرب وامتلاك القدرة الذاتية ايسر وأقل كلفة وتغدو صعوبة هذا الامتلاك اقل احباطا). وبالتالي، فان مصلحتنا حتى في الظروف العادية تكمن في الاقدام على زيادة كبيرة في التعامل التكنولوجي مع البلدان الاوروبية والاشتراكية وبعض بلدان العالم الثالث المتقدمة، وتشتد قوة هذه السياسة المقترحة اقناعا عندما ينظر اليها ايضا كاجراء احترازي في مجال استخدام النفط كأداة سياسية.

أما وضع هذه السياسة الاحترازية كأحد الشروط اللازمة في اطار التحليل للمدى الزمني المتوسط فيعود الى كون تبديل مصادر التكنولوجيا تبديلا واسع النطاق وعلى مستويات تكنولوجية مختلفة ـ مع الاخذ بالاعتبار المهل الزمنية اللازمة لاستكمال العقود القائمة حاليا مع الولايات المتحدة ـ يتطلب فترة لا تقل عن سنتين او ثلاث سنوات وقد تمتد الى خمس سنوات، يتاح معها استخدام النفط دون خشية كبيرة من ان يستخدم وقف تصدير التكنولوجيا الاميركية كآلية ردع او قصاص معاكسة ضد العرب.

٤ ـ تأمين سلامة وسيولة الاحتياطي المالي العربي الموظف في الاسواق المالية الاميركية والغربية الاخرى. ولعل هذا اكثر الشروط ١ ـ ٤ صعوبة في الاستيفاء، كما

يتبين من استعراضنا السابق لعامل الاموال العربية في الخارج ومما يرد في بقية الفقرة الحالية. فالمسائل الشائكة التي تعترض عملية التحرر من الاثر السلبي لهذا العامل بالنسبة للعرب متعددة، ويكفي ان نذكّر بها الآن فحسب بعد ان قدمناها قبلا: انها عدم امكان الفرار من تدفق عائدات ضخمة في السياق الزمني المعتمد تفيض عن الحاجات المبررة للمنتجين، وصعوبة وضع معظم الاموال العربية في أسواق مالية خارج الولايات المتحدة وابقائها هناك (اي ضمان عدم تحويلها الى الولايات المتحدة من قبل الجهات المودعة لديها)، وعدم الحماس العربي لتكثيف التثمير على قياس واسع جدا في مجالات انتاجية في المنطقة العربية وبقية العالم الثالث، وشدة الاعتماد على سيولة الاموال الموجودة في الغرب لتمويل المستوردات العربية الضخمة والمتزايدة.

على ان هذه المسائل لا تستعصي على الحل خلال سنوات قليلة، الحل الذي هو في الاساس الاخذ بسياسة اقتصادية/مالية تتضمن العناصر التالية:

- التدرج بخفض الانتاج، والتحكم بمرونة العرض السعرية (بمعنى درجة التأثر المتبادل بين السعر وحجم العرض) لكي لا تثب الاسعار في طفرة غير مسؤولة عند انكماش الانتاج (والمسؤولية هنا تتصل في الدرجة الاولى بالعبء المالي الضخم الذي يشكله تصاعد شاهق للأسعار على بلدان العالم الثالث وعلى الاقتصاد العالمي بشكل عام).
- جعل موقع التوطين الاساسي للعائدات الفائضة مجالات التثمير في الوطن العربي اولا ومناطق العالم الثالث الاخرى ثانيا، بحيث تكون معظم الاموال العربية الفائضة مثمرة انتاجيا هناك، بدلا من ان يكون حجم هذه التثميرات هامشيا كما هو الحال الآن.
- تحويل رصيد الفائض بعد الاستخدامات القطرية على أنواعها، وبعد التثميرات المشار اليها، الى الاسواق المالية في مختلف البلدان من صناعية غربية واشتراكية، وتوزيعه على عملات مختلفة بحيث يتضاءل خطر وأثر تجميد الاموال العربية الى اقصى حد. وبهذا يصبح حجم الاموال المستقرة في الاسواق المالية الاميركية والغربية هامشيا وينعكس نمط التوزيع الحالي.

٥ ـ توفر الارادة السياسية العربية للمجابهة في سبيل احقاق الحق العربي الفلسطيني، واستخدام النفط كاحدى أدوات المجابهة. هذا هو الشرط الاساسي المسبق الذي لا غنى عنه لامكان استيفاء الشروط الاربعة التي سجلناها حتى الآن. وينبغي

القول انه شرط «مركّب» يتألف من عدة عناصر ابرزها:

- ان تصبح قضية فلسطين قلب الاهتمامات المركزية الصادقة لدى دوائر القرار والفعل السياسي العربي، حكومات وأحزابا وحركات.
- ان تقتنع هذه الدوائر بما اصبح واضحا كل الوضوح من ان ما يمكن «الحصول عليه» كحل سياسي في ظل الظروف الراهنة (كما رأينا في سياق التحليل الساكن للمدى الزمني القصير) لا يتمتع بمصداقية او بحدود دنيا تجعله مقبولا ضمن حد معقول من المسؤولية الوطنية والقومية، ولا يؤمن للفلسطينيين الحد الادنى المعقول والمقبول من حقوقهم الوطنية بما فيها السيادة على ارضهم وفيها.
- ان تدرك الدوائر السياسية حقيقة وأبعاد «الخدعة الاميركية» المتصلة بالادعاء برغبة الولايات المتحدة بايجاد «حل عادل ودائم» للمسألة الفلسطينية بالمعنى المقبول لهذا الحل.
- ان تدرك الدوائر السياسية ان العناصر الثلاثة المذكورة اعلاه تشكل ضمانات وطنية لكل قطر من الاقطار العربية بالذات، عدا اهميتها بالنسبة لقضية فلسطين ـ اي ان تدرك الدوائر السياسية العربية ان خدمة قضية فلسطين تقع ضمن اطار امنها القطري ومصلحتها القطرية، الى جانب وقوعها ضمن الاطار القومي للأمن والمصلحة.
- ان يتحقق تبدل جذري في توجهات الدوائر السياسية العربية والقوى التي تقف خلفها، وفي اولوياتها الوطنية والقومية، وهو تبدل لا يمكن ان يتم دون تبدلات بنيوية تغير خريطة الانتماءات والمصالح للدوائر السياسية الفاعلة.
- ان تضبط الدوائر السياسية الانفلاش الاستهلاكي الحالي الذي يتعدى اثره الناحية الاقتصادية ليتصل بالاهتمامات والاولويات السياسية والاجتماعية لجميع فئات الشعب في كل قطر، وإن تباين الاثر بين فئة وشريحة اجتماعية/اقتصادية/سياسية وأخرى.
- ان تجتمع الارادات السياسية القطرية بصدق وثبات حول جدوى وضرورة العمل العربي المشترك في جميع الميادين، وأن تترجم قناعاتها وارادتها في سياسات وبرامج وإجراءات ذات مصداقية وفاعلية.
- في نطاق السياسة الخارجية، ان تقوم الدول العربية ببلورة سياسات دولية تعتمد فيها على شبكة من التعاون السياسي ابرز عناصرها التعاون مع البلدان

الاشتراكية لايجاد توازن يعالج الخلل الواضح في شبكة العلاقات السياسية الحالية، ويسمح بربط سياسة المجابهة العربية المستخدمة للنفط بمقدار اكبر من حرية الحركة والاطمئنان.

٦ ـ نجاح الجماهير العربية في انتزاع مقدار ملموس من الحرية السياسية وفي ممارسة هذه الحرية بشكل تستطيع معه ان تعبر عن قناعاتها ومواقفها، وأن تصبح الجماهير قوة ضغط فعالة على الحكومات لتحملها على اتخاذ مواقف وانتهاج سياسات تخدم القضية الفلسطينية ـ بما في ذلك استخدام النفط كأداة سياسية. ان الديمقراطية حاجة ملحة وأساسية لتحقُّقِ تبدل اساسي في محتوى ومنحى الارادة العربية الرسمية وكذلك في وضع السياسة الخارجية في مجرى الاتجاهات الصالحة لتمكين العرب من المجابهة بشتى الوسائل ومنها النفط. (على اننا لن ندخل هنا في بحث صيغ الديمقراطية ووسائل التعبير عنها، مركزين فقط على جوهر وجودها والقدرة على ممارستها بصدق، لا ممارسة طقوسها الخارجية فحسب).

* * *

بقي ان نسأل، في نهاية هذا الجزء من الدراسة، اذا كان استيفاء هذه الشروط الستة كافيا ليجعل الضغط النفطي العربي على الولايات المتحدة (بما يرافقه من ضغوط منبثقة عنه ومتصلة به) ينجح في حمل هذه الاخيرة على الضغط على اسرائيل بالمقدار الكافي الذي يحملها على الانسحاب من الاراضي الفلسطينية والعربية التي جرى احتلالها عام ١٩٦٧، وعلى تمكين الفلسطينيين من ممارسة حق تقرير المصير في ارضهم: اي اذا كان استخدام النفط كأداة ضغط سياسي **ممكنا** و**مجديا** من اجل تحقيق «غرض الحد الادنى» الذي اشرنا اليه.

جوابنا على هذا السؤال ان نجاح الضغط العربي يتمتع باحتمال مرتفع. غير ان هذه الاجابة ينبغي ان تقترن بتحفظين: الاول ان احتمال نجاح ضغط النفط يزداد كلما رافقه وجود قدرة عسكرية فعالة متزايدة، تتمتع بمصداقية تنبثق عن امكان استخدام هذه القدرة الى جانب آلية النفط اذا كان ذلك ضروريا لتحقيق الغرض المنشود. والتحفظ الثاني ان هناك احتمالا مرتفعا جدا بأن نجاح آلية النفط ـ اذا عملت بمفردها بدون استخدام القدرة العسكرية ـ لن يتحقق ما لم يرافقه قبول الفلسطينيين بالاعتراف بدولة اسرائيل (ضمن حدود خط وقف النار الذي كان سائدا صباح ٥ حزيران/يونيو

١٩٦٧). ولا ريب ان هناك ضعفا اساسيا في الموقف العربي بالنسبة لهذا التحفظ مرده الى استعداد معظم الدول العربية للاعتراف باسرائيل اذا هي رضخت للضغط الاميركي، واستعداد هذه الدول للضغط على الفلسطينيين للاعتراف باسرائيل بدورهم. باختصار، فان صيرورة آلية النفط كقوة ضاغطة ممكنة ومجدية سترتبط على الارجح بثمن باهظ يتوجب دفعه: هو الاعتراف العربي **والفلسطيني** باسرائيل، واغلاق ملف التحرير الكامل على امتداد المستقبل المنظور.

لن نحاول هنا تقييم درجة احتمال القبول العربي/الفلسطيني بهذا الثمن، لكننا نعتقد ان من الضروري طرح سؤال ثان هو: هل للنفط دور آخر يمكّن العرب من تحاشي الاعتراف باسرائيل ثمنا لتحقيق «غرض الحد الادنى» و/أو الانتقال الى غرض اكثر طموحا هو تحرير المزيد من الارض الفلسطينية؟

اننا نعتقد ان نقل التحليل الى هذا الحيّز الاكثر عطاء والاكثر تجاوبا مع الحق الفلسطيني/العربي ومع الآمال الفلسطينية/العربية، يعني تمديد التحليل الى آفاق المدى الزمني الطويل، حيث يمكن الافادة من النفط العربي في اتجاهات يعمل النفط فيها بشكل غير مباشر ولكن بالمزيد من الفاعلية، وهي اتجاهات لم نعالجها بعد ولم نلمسها إلا بشكل عابر. وبالرغم من ان بحثنا في اطار المدى الطويل سيكون معرضا للتعقيدات التي تتصل بصعوبة استقصاء العوامل ذات الصلة على امتداد سنوات عديدة مقبلة والتكهن بآثارها، إلا اننا سنحاول استطلاع امكانات المستقبل مع ما يرافق ذلك من محاذير في منهجية التحليل ومحتواه واستنتاجاته.

رابعا: النفط في خدمة قضية فلسطين
في المدى الزمني الطويل

اذا كان المدى الزمني المتوسط كافيا على الارجح لتمكين العرب من وضع النفط في خدمة قضية فلسطين (خدمة جزئية) بفاعلية، متى توفرت شروط الحد الادنى الستة التي انتهى بها الجزء السابق من الدراسة (ولو ان استنتاجنا انتهى بتحفظين جوهريين في هذا الصدد)، فبالاحرى ان يكون المدى الزمني الطويل، الممتد الى ما هو ابعد من خمس سنوات، كفيلا بتوفير ظروف افضل بكثير تسمح لا فحسب بامتلاك القدرة على تحريك آلية النفط بشكل محدود لتخدم قضية فلسطين في حدود الغرض الاكثر تواضعا، وانما بخلق القاعدة الاقتصادية الصلبة المتماسكة، قطريا وقوميا، لتمكن العرب من تحقيق نصيب اكبر من الحق العربي الفلسطيني. بعبارة اخرى، ان السياق الزمني الطويل يتيح استخدام النفط الى مدى قدرته الكامل الذي هو ابعد بكثير مما يتيحه السياق الزمني المتوسط.

غير ان السياق الزمني الطويل لا يتضمن في ذاته معادلة او قوة سحرية قادرة بمفردها على تحقيق ما هو اكثر من تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة والاراضي العربية غير الفلسطينية المحتلة، وانما هو يسمح، بفضل المهلة الزمنية التي يتيحها، بخلق الظروف او الاتجاهات التي يمكن داخلها تحرير رقعة اكبر بكثير من الارض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وحماية الحق العربي الفلسطيني وتوطيده، وحماية الارض العربية بشكل عام. ومن الضروري اذن التعرف الى الظروف الاساسية اللازمة لتحقيق انجاز ضخم كهذا. غير اننا، قبل تحديد هذه الظروف والتدليل على اهميتها، نود ان نؤكد ان نقل

التحليل الى اطار المدى الطويل ينبغي ألا يفهم منه انه يشير الى التغاضي عن وجوب العمل في اطار المدى المتوسط، او الاستغناء عن توفير شروط الحد الادنى الستة. فهذه الشروط ينبغي العمل على توفيرها دون ابطاء او تردد لأنها حيوية ولا بد منها لتمكين العرب من دخول مسيرة المدى الطويل بالمزيد من الاطمئنان. وفي المقام الثاني نود ان نؤكد اننا ننتقل الآن الى حيّز من التحليل ليس فيه للنفط دور مباشر، اي ان الاعتماد فيه ليس على التحكم بانتاج النفط وتصديره او حجبه، وانما يقع الاعتماد فيه على النفط كمدخل اساسي في عمليات ثلاث اساسية هي:

١ ــ الانطلاق بمسيرة التنمية المستقلة الشاملة والعميقة، من اقتصادية واجتماعية، بما يرافق ذلك من قدرة بشرية وتكنولوجية وانتاجية، وقيم مسيطرة، وسلوك اجتماعي، فيما يختص بالسلطات السياسية من جهة، وبالجماهير من جهة اخرى ــ تنمية تصحح الخلل المتفاقم في التوازن الانمائي الذي يشاهد حاليا.

٢ ــ الانطلاق بمسيرة تحقيق الامن القومي، الذي يجعل الامن القطري ممكنا ويدعمه ويكمله، بما يرافق ذلك من قيام تصور صحيح لمفهوم الامن القومي يزيل ما علق حوله من تصورات خاطئة اوحى بها قدوم «عهد النفط العربي» منذ خريف ١٩٧٣ وما نُسج حوله من توقعات مبالغ بها تكاد تصبح ميثولوجيا شاملة ما لم تفهم حدودها وشروطها.

٣ ــ الانطلاق بمسيرة العمل العربي المشترك لكي توفر حالة من التعاون المنسَّق الصادق والبعيد المدى تنتهي بالتكامل فالاندماج العضوي للسياسات العربية وللقدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية.

يتعين علينا ان نوضح ان المسيرات الثلاث هذه تشكل أجزاء فاعلة ومتفاعلة في نظام متكامل. فالتنمية الحقة والامن الفعال (بمعناه الشامل الذي هو اوسع بكثير من الجانب العسكري فحسب) ليسا هدفين متناقضين كما يظن الكثيرون ممن لا يرون إلا علاقة تنافس بينهما على الموارد الاقتصادية والبشرية. فالانماء بحاجة للأمن الذي يشكل سياجا واقيا للأغراض والمنجزات والقدرات الانمائية، بقدر ما يحتاج الامن للانماء الذي يوفر له القاعدة الاقتصادية الصلبة. أما ظاهرة التنافس فتبددها الرؤية المتعمقة للعلاقة ولنمط توزيع الموارد ضمن فهم سليم لعملية الانماء وعناصرها، ولعملية توفير الامن وضروراتها.

تشكل هذه العلاقة ما نسميه التفاعل او الاعتماد المتبادل «الافقي» بين الانماء والامن. أما التفاعل «العمودي» ففي ان الانماء والامن القطري، والانماء والامن القومي، يتفاعلان صعودا وهبوطا كذلك، بمعنى «التأثير المتبادل والفائدة المتبادلة بين الاطار القطري للانماء والامن، والاطار القومي لهما، اذا انبثقا من تصور سليم يؤمن الانسجام والتكامل بينهما، وانطلقا في الوجهة السليمة»*. ولا ننسَ ان الوطن العربي يشكل العمق الانمائي الاستراتيجي لكل من اقطاره، كما يشكل العمق الامني الاستراتيجي كذلك. وفي الواقع فان «الانماء والامن بمعناهما العميق والشامل يشكلان معا حاجة مركزية ملحة للوطن العربي بأكمله في الحقبة الراهنة، وغرضا يجب ان يتجه اليه العمل الاقتصادي العربي المشترك، كجزء اساسي من العمل العربي المشترك في كليته. والانماء والامن، معا، يختزنان ويلخصان معاني وعناصر التصدي في جانبه الاقتصادي للتحديات الكبرى التي تجابه العرب...»** أما العمل المشترك والتكامل العربي فهو القناة الامينة الموصلة لكل من الانماء والامن، وبدونها تظل الجهود العربية مبعثرة وضعيفة الاثر في الحالتين، بل انها تشكل دعوة للخلل في التنمية، وللعجز في القدرات الامنية، وللتدخل الاجنبي الذي يعود فيوسع التشقق والتفتت والبعثرة، مما يزيد من الخلل الانمائي والعجز الامني، وهكذا دواليك. وعلى العكس، فباعتماد العمل المشترك المتجه صوب التكامل فالاندماج تتماسك شبكة العلاقات بين الانماء والامن وتصبح قادرة على تحقيق اوضاع عربية افضل بكثير وأشد قدرة على تحقيق الاغراض القومية، وفي صدارتها تحرير فلسطين.

لسنا الآن في معرض بحث نظري في الانماء والامن والتكامل، وانما في معرض تسجيل الكيفية التي يستطيع النفط العربي، بفضلها، ان يوَظَّف في خدمة القضية الفلسطينية في الثمانينات، اذا استخدم ضمن تصورات وسياسات ومخططات وبرامج سليمة، في انطلاق مسيرات الانماء والامن والتكامل. والى هذا المدى فمن الضروري والملحّ ان نشدد على الاعتراف بوجود مواطن ضعف خطيرة في معظم الفهم الرسمي والخاص لهذه المسيرات، وعلى التطور السلبي المشاهد منذ عام ١٩٧٣ (عام الدخول في

---

* كما جاء في دراسة الامانة العامة لجامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المقدمة لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠) بعنوان «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك: الورقة الرئيسية العامة»، دراسة رقم ١/ق/١١، ص٢.

** المصدر نفسه، ص١.

«عهد النفط العربي») حيث ادى استخدام النفط ـ ظاهريا ـ في دعم هذه المسيرات، الى المزيد من الضعف والخلل وبالتالي الى عجز النفط عن دفع عملية تحرير فلسطين قدما.

ومن ناحية اخرى، فمن الضروري ان نؤكد ايضا على ما صار واضحا على الارجح من الفقرات السابقة في الجزء الحالي من الدراسة، من ان النفط لا يقوم بنفسه بدفع عملية التحرير، اذ هو لا يتمتع بقدرة ذاتية خارجة عن قدرة القيادات السياسية والجماهير الشعبية ـ وانما هو يدفع العملية بشكل غير مباشر بفضل صيرورته مُدخلا مركزيا في حركة الانطلاقات الثلاثة: الانماء، والامن، والتكامل. والى هذا المدى فان دور النفط استخلاصي* ينبع من استخداماته لاغراض انمائية وأمنية وتكاملية، وهو دور مساند للارادة العربية، لا دور ممارس للقوة في ذاته.

عند هذا الحد، يتوجب ان نحذّر من ان مواطن الضعف الخطيرة التي تشاهد في عملية الانماء وكذلك في عملية تحقيق الامن القطري/القومي، وفي تحقيق التكامل بحالتها الراهنة لا يصححها بروز النفط كعامل مركزي في الحركة الاقتصادية العربية وما يتصل به في الحقول السياسية والاجتماعية ـ بل لعل بروز النفط مقرونا بشطط التصورات الانمائية والامنية والتكاملية زاد مواطن الضعف هذه تفاقما وخطورة، بحيث صار من الضروري التشديد على وجوب إجراء تصحيحات جذرية في المسيرات الثلاث الانمائية والامنية والتكاملية اذا ما رغب العرب حقا في استخدام النفط الاستخدام الامثل والاكثر شمولا المؤدي الى تسريع التنمية العميقة المتوازنة الشاملة، والامن الفعال الشامل لتحرير فلسطين والاراضي العربية الاخرى، وتحقيق التكامل الصادق لا الشكلي الذي بدوره يخدم الانماء والامن. ولعل من المناسب هنا ان نعدد اوجه الخلل الاساسية في التصور السائد لعملية الانماء والامن والتكامل، لكي تتضح بالمقابل وجهات التصحيح اللازم ومحتواه:

بالنسبة للانماء

١ ـ المبالغة بأهمية النفط اذا لم يؤد اساسا إلا الى توفير الموارد المالية لا القدرة الانتاجية الذاتية.

---

* Derivative

٢ ـ ارتفاع درجة الاعتماد على الخارج تكنولوجيا بسبب التصور الخاطىء بأن استيراد التكنولوجيا يشكل طريقا مختصرة (قادومية) في حين ان هذه الطريق في نهاية التحليل اكثر طولا وكلفة من اكتساب القدرة الذاتية التكنولوجية عبر نشر التعليم وتعميقه، والبحث والاختبار و«التجربة والخطأ» والتعلم بالممارسة.

٣ ـ اشتداد دمج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد الصناعي المتقدم، بوتائر اسرع من اندماج هذه الاقتصادات فيما بينها ضمن الاقتصاد القومي.

٤ ـ قيام اعتماد مضلل على المال بدل قدرات الانسان العربي، والانبهار بأحجام العائدات النفطية الضخمة بالرغم من تآكل قيمة الدولار الذي ترد فيه وتدني قيمتها الشرائية.

٥ ـ تزايد النزعة الاستهلاكية، خاصة الجانب الظهوري الترفي منها.

٦ ـ تزايد حجم القطاع الخارجي (الصادرات زائدا المستوردات منسوبة للناتج المحلي) تزايدا ينذر بانكشاف خطير تجاه العالم الخارجي.

٧ ـ الانكشافَ الغذائي الخطير.

٨ ـ وهن خلقية العمل*، والتباعد بين الجهد والمردود الى مدى واسع لدى شرائح اجتماعية اقتصادية معينة في معظم الاقطار العربية وخاصة في الاقطار المصدرة للنفط.

٩ ـ الهدر في الموارد المالية (ابتزاز الدول الصناعية المتمثل بالاسعار الاستغلالية المرتفعة للسلع والخدمات المصدرة وللعقود العمرانية، والتمييز السعري ضد البلدان النفطية).

١٠ ـ ضآلة مساهمة القطاعات السلعية عدا النفط بسبب الخلل في بنية معظم الاقتصادات العربية (الهبوط النسبي بل المطلق احيانا في انتاج القطاعات السلعية عدا النفط)، والى جانب ذلك ارتفاع مساهمة مجموعة قطاعات الخدمات وبينها خدمات طفيلية كالوساطة على أنواعها. وينبغي ان نبرز في السياق الحالي بطء عملية التصنيع وتحول قسم كبير منه الى مجرد حلقة في سلسلة التصنيع في النظام الصناعي العالمي حيث تحتل الشركات المتعددة الجنسية فيه مركزا استغلاليا رئيسيا يعمل على تعميق التبعية.

١١ ـ خسارة الريف لنسبة كبيرة من عناصره النشيطة ضمن نمط سكاني يتبدل دون سياسة رشيدة توجهه ودون وجود عوامل تصحيح سليمة وفعالة.

---

* Work ethic

١٢ ـ اتساع الفجوة الانمائية والدخلية بين الاقطار العربية، وداخل كل منها (خاصة الاقطار النفطية).

بالنسبة للأمن

هذا بالنسبة للنفط والانماء، حيث يتضح وجوب تصحيح مسيرة الانماء ليقترب استخدام النفط وموارده من صيغته المثلى ويتضاءل الهدر في الموارد ـ ذلك الهدر الذي، اذا لم يتوقف، قد نجد انفسنا معه وقد بلغنا حافة نضوب النفط دون تحقيق تنمية صحيحة تعوض ما ضاع من مورد ثمين غير متجدد. أما فهم علاقة النفط بالأمن القومي فيشكل هو الآخر حالة من البلبلة والوهم. والمطلوب إجراء تصحيح للسلبيات التالية:

١ ــ وهم «شراء الامن»: تكديس السلاح (الذي لا يعرف كثير من مستورديه كيف يصان)، ومشاهدة هذا السلاح يصدأ وهو عاطل عن العمل، وعدم تحديد العدو الحقيقي الواجب استخدام السلاح ضده في بعض الحالات، وقيام بعض الاقطار بخلق رعب ذاتي يوجب استمرار تدفق العائدات النفطية لشراء المزيد من السلاح ـ ناهيك عن سطوة وتأثير التسويق الذي تقوم به الدول الغربية وشركاتها العملاقة المنتجة للسلاح. والتصحيح هنا ينبغي ان يشمل، فيما يشمل (وهو كثير)، انتاج مقدار متزايد من حاجات التسلح ضمن اطار قومي، واستيراد ما لا بد من استيراده ضمن مخطط مدروس وفي حدود الحاجة المحددة تحديدا دقيقا.

٢ ــ وهم مقايضة المصالح: تلبية المطالب النفطية مقابل المطالب السياسية، في حين ان لا مساومة فعلية وفعالة تجري، اذ يؤمن العرب للغرب مطالبه النفطية في حين لا تؤمن المطالب السياسية للعرب.

٣ ــ وهم كون النفط سلاحا عربيا بقطع النظر عن ضعف الرغبة العربية والارادة العربية في استخدامه كذلك، او القدرة العربية على استعماله بوجود روادع معاكسة هي التحكم بتصدير السلاح والتكنولوجيا والغذاء، والتحكم بمصير الاموال العربية. وهنا بيت القصيد: فالخدمة الكبرى التي يمكن للنفط ان يؤديها في مجال الامن هي تمكين الدول العربية من اتخاذ الخطوات التالية التي تتطلب وقتا طويلا للتحقق ولكن لا بد من مباشرة القيام بها وبدون ابطاء:

ــ اقامة قدرة متقدمة لانتاج السلاح وتسريع اكتساب القدرة الذاتية التكنولوجية والهندسية.

ــ تنويع مصادر السلاح المستورد بحيث لا يتعرض العرب لخطر الاعتماد الكثيف على بلد واحد، خاصة اذا كان هذا البلد مصدر تهديد للعرب كالولايات المتحدة.
ــ تطوير القدرة الانتاجية الغذائية في ظل الاجراءات الانتقالية المفصلة عند تحليل شروط المدى الزمني المتوسط، وهي اقامة وسائل تخزين ونقل ومواصلات الخ.
ــ تعميق القدرة على استيعاب التثميرات في الوطن العربي ليتحول النصيب الاكبر من الاموال العربية الى قدرة انتاجية عربية، وكذلك تقديم تثميرات ذات شأن كبير لمناطق العالم الثالث غير العربية الصديقة، لكي لا يظل المال العربي مستقرا في الاسواق المالية الاميركية والغربية الاخرى إلا في ادنى الحدود الضرورية للتعامل التجاري.

بالنسبة للعمل العربي المشترك والتكامل

لقد ادى بروز عهد النفط منذ خريف ١٩٧٣ الى تكثيف بعض اوجه التعاون الاقتصادي العربي وقيام مقدار من التكامل بالنسبة لهذه الاوجه، اهمها تسارع تكوين المشاريع العربية المشتركة وتعاظم رؤوس أموالها، وتكثيف المساعدات المالية من الاقطار المصدرة للنفط للأقطار الاخرى، واضافة الى هذه التدفقات المالية، تزايد حركة القوى العاملة عبر الحدود القطرية وما أدت اليه هذه الحركة من تفاعلات بشرية ذات شأن كبير ومن تحويلات مالية كبيرة يبعث بها العرب العاملون خارج اقطارهم لذويهم. غير ان هذه التدفقات المالية والبشرية، والمشاريع المشتركة لا تزال دون الطموحات العربية بكثير، ومن الواجب إجراء عدد من التصحيحات الجوهرية بالنسبة للتكامل، للنفط دور ملموس فيها بشكل او بآخر كما يتضح من اوجه الخلل المبينة هنا:

١ ــ وضع معظم التركيز على العمل العربي المشترك في حقل الاقتصاد، في حين ان الاساس هو وجود **إرادة العمل المشترك** التي إذا توفرت عبرت عن نفسها ضمن اطر الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة والسياسة والامن الاستراتيجي.

٢ ــ وبالنسبة لأهمية العمل الاقتصادي بالذات، وهو يشكل القاعدة المادية الصلبة للعمل المشترك بمجمله، وجوب التخلص من التصور السائد بأن الاشتراك بتمويل المشاريع يشكل خطوة ذات أبعاد تكاملية ضخمة. فعلى اهمية المشاريع المشتركة، ينبغي الذهاب الى ما هو أبعد منها بالتوجه صوب تشابك والتحام القدرات الانتاجية بين

الاقطار العربية على اساس تصور متكامل للأهداف وللاولويات من قطاعية وبرامجية، وضمن سياسات تكاملية منسجمة داخليا، والسعي الحقيقي لاندماج القدرات الانتاجية (مؤسسات ووسائل وتمويلا وقوى بشرية وأسواقا) في خدمة منطق الاهداف والاولويات المتفق عليها.

٣ ــ عدم ربط العمل الاقتصادي المشترك بالعمل السياسي والامني إلا ظاهريا وعلى «مستوى القشرة»، وعدم وجود تصور واضح لدى معظم المسؤولين (وإن وجد لدى بعض القيادات الفكرية من رسمية وشعبية) لكيفية التحام العمل الاقتصادي المشترك بالعمل السياسي والامني ضمن تصور عام للأهداف والاولويات، المنبثقة من استراتيجية عامة، فخطة عمل وبرامج عمل. ان مؤتمر القمة العربي الحادي عشر حقق نقلة نوعية متميزة باقراره «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» و«ميثاق العمل الاقتصادي العربي القومي»، والوثائق والدراسات الثلاثين المقدمة اليه والتي تنطلق من الاستراتيجية والميثاق وتدور حولها وتعبر عن القناعات والمواقف والمنطق الواردة فيها ــ والتي تميزت بربط مفهومي الانماء والامن معا ووضع القدرات والموارد العربية، من قائمة او قيد التطوير او الاستكشاف، في خدمة غرضي الانماء والامن والتصدي للتحديات التي تجابه الامة العربية. وصار المطلوب الالتزام الفعال بهذه الوثائق وترجمتها الى خطة عمل وبرامج عمل مفصلة وبرنامج تمويل واف وسياسات تنفيذية فعالة.

٤ ــ التخلص من الاعتقاد بأن دور النفط على صعيد العمل العربي المشترك الهادف للتكامل الوثيق ليس سوى توفير التمويل اللازم للمشاريع المشتركة، فدور النفط ينبغي ان يكون اوسع واعمق بكثير: انه توفير التمويل فعلا ولكن بالاضافة تمكين عملية الانماء على المستوى القومي من ان تنطلق بالمزيد من الزخم والجدوى، وكذلك تحقيق الامن القومي في جوانبه العسكرية والغذائية والتكنولوجية والصناعية، وتمكين العمليتين من التفاعل معا ومن التفاعل بين مستوييهما القطري والقومي. وللمزيد من التحديد، لا بد من الالتفات الوافي الى جعل النفط العربي جسرا بين التخلف والتنمية، بين الاقطار والفئات ذات الاداء الانمائي المرتفع نسبيا (في السياق العربي) وتلك ذات الاداء المنخفض نسبيا، ووسيلة لتشابك والتحام الاقتصادات العربية بمختلف قطاعاتها وخاصة قطاع القوى البشرية والقدرات التكنولوجية، والغذاء، والتصنيع الاساسي الهندسي، والتصنيع العسكري، والنقل والمواصلات.

٥ ــ انطلاقا من صياغة سياسات النفط والطاقة على النحو الامثل لخدمة

الاغراض القطرية والقومية دون التجاهل للحاجات الدولية المشروعة، وتحقيقا للانسجام بين هذه السياسات والسياسات القومية المرتبطة بالقضايا السياسية والاقتصادية الاخرى، وجوب اعادة النظر بنمط العلاقات العربية ـ الدولية الحالي وموقع العرب فيه، بحيث يصار الى اعادة ترتيب هذه العلاقات على النحو الذي يأخذ بالاعتبار في الاساس المصلحة العربية.

* * *

نأمل ألا يبدو وكأن في ما سبق من فقرات شرودا عن محور البحث الذي هو دور النفط في خدمة قضية فلسطين في الثمانينات. فنحن الآن ضمن سياق التحليل للمدى الطويل، وليس بمقدور النفط ان يؤثر بشكل ملموس وعميق ودائم الاثر في مسار قضية تحرير فلسطين إلا اذا اصبح مُدخلا فعالا ومركزيا في جعل عمليات التنمية والامن والتكامل تتخلص من الشوائب التي عددناها وتتمتع ـ بالمقابل ـ بالمواصفات السليمة. واذا كان للعرب ان يسعوا الى تحرير فلسطين، او على الاقل الى تحرير جزء كبير منها (لا الى عمليات جزئية كتحرير الضفة الغربية وقطاع غزة لقاء ثمن سياسي باهظ، وبابقاء نسبة كبيرة من الجماهير الفلسطينية إما تحت نير الاستعمار الاسرائيلي أو نازحة في ديار الشتات) فلن يقوى النفط على خدمة هذا السعي ـ لا عبر حجبه عن القوى الامبريالية ولا عبر تحريك أمواله ـ إلا اذا وضع في خدمة الانماء والامن والتكامل، بتفاعلها وكل أبعادها ومدلولاتها. من هنا كانت ضرورة تناول الجوانب التي تناولها البحث في الجزء الرابع الحالي، وهي جوانب لا بد لها لكي تبلغ مدى مقبولا من النضج والفاعلية في زمن يتخطى حدود المدى المتوسط.

خامسا: استنتاجات عامة ختامية

سنسجل في هذا الجزء الختامي ابرز الاستنتاجات التي خرج بها التحليل في الاجزاء الاربعة السابقة من الدراسة حول النفط وقضية فلسطين في الثمانينات.

١ ــ ان مسألة حسم دور النفط بالنسبة لقضية فلسطين، بل مجرد بحثها، اصبحت الآن اكثر تعقيدا بكثير مما كانت عليه قبل عام ١٩٧٣، لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية تتعلق بالجانب العربي والجانب الغربي من المسألة.

٢ ــ ان دور النفط لا يمكن ان يفهم بمعزل عن الغرض المتوخى تحقيقه من استخدام النفط، وان الاغراض يمكن ان تصعد وتهبط في سلّم الطموح بصعود او هبوط وفاعلية وصدق الاستخدام، وكذلك صيغ وأوجه الاستخدام فانها تتنوع بتنوع الاغراض (وإن تعددت العوامل الاخرى المؤثرة في انتقاء الاغراض).

٣ ــ وكذلك، ان دور النفط ينبغي ان يظل مرتبطا بحقائق اقتصاديات النفط والطاقة، وأبرزها استمرار حاجة البلدان الصناعية الكبرى (وفي مقدمتها الولايات المتحدة) للنفط المستورد، واستمرار البلدان العربية المصدرة كأكبر كتلة تصدير في العالم لسنوات عديدة مقبلة.

٤ ــ ان التحليل الساكن في المدى الزمني القصير (اي دون السنتين)، المنطلق من الوضع العربي الراهن المتميز بضعف الارادة العربية، وبالتفتت والتخاذل وتزايد القطرية، وبترجرج الاهتمامات الفلسطينية والقومية، وبالاستعداد للتنازلات المتلاحقة، وبالاعتماد الكثيف على العالم الصناعي الغربي في استيراد الغذاء والتكنولوجيا والسلاح

وفي توظيف الفوائض المالية العربية اعتمادا يشكل تبعية خطيرة ـ ان هذا التحليل يؤدي الى الاستنتاج بعدم امكان استخدام النفط كرادع او عامل تأثير سياسي في حدود حجبه عن الولايات المتحدة ومن يساند موقفها السياسي من قضية فلسطين. فاذا استخدم على هذا النحو (وكذلك اذا استخدمت المصالح الاقتصادية العربية ـ الغربية الضخمة لنفس القصد) فانه لا يمكن ان يستخدم (في ضوء المعطيات المسجلة في الجزء الثاني من الدراسة) إلا لفترة قصيرة هي دون امتداد «فترة الحرج» اي المهلة التي يفعل حجب النفط خلالها والتي ينبغي ان تمتد الى ما بعد ستة شهور، واذا استخدم دون فترة الحرج فانه لن يكون ذا جدوى.

٥ ـ ان الانتقال الى التحليل الحركي في المدى الزمني المتوسط ـ اي التحليل الآخذ بامكان توفر شروط معينة تعالج نقاط الضعف في الموقف العربي في المدى الزمني القصير ـ يشير الى امكان استخدام النفط كآلية ضغط سياسي، واستخدامه بفاعلية مرجحة في تحقيق «غرض الحد الادنى» الذي هو انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية التي جرى احتلالها عام ١٩٦٧ وحصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير في ارضهم. ان ما يمكن تحقيقه في المدى المتوسط لا يعدو ان يكون جسرا بين المدى الزمني القصير (مدى العجز التام) والمدى الزمني الطويل (مدى التحرير). على ان المدى المتوسط يظل الاطار الاقصى طموحا الذي يمكن ان تعتمده الدول العربية مع افتراض حصول تبدل في إرادتها السياسية واستيفاء الشروط الاخرى المبينة في الجزء الثاني، في حال حصرها تحركها بحجب النفط عن الولايات المتحدة الاميركية كالحد الاعلى للتحرك. وحتى مع استيفاء الشروط المبينة فان الاحتمال يظل مرتفعا بأن «غرض الحد الادنى» لن يتحقق إلا مع وجود قدرة عسكرية عربية ملموسة وتهديد ذي مصداقية باستخدام هذه القدرة، ومع الاستعداد لدفع ثمن سياسي باهظ هو اعتراف الدول العربية والفلسطينيين باسرائيل.

٦ ـ ان التحليل يشير الى عدم امكان صيرورة النفط مدخلا للتنمية الحقيقية والامن الحقيقي والتكامل الحقيقي ـ بالمعاني التي يوضحها البحث ـ إلا خلال المدى الزمني الطويل (الممتد لما هو ابعد من خمس سنوات) وبعد استيفاء شروط ومواصفات متعددة تتعلق بتصحيح أنماط التنمية القائمة ومفاهيم الامن الراهنة وطريقة مقاربة التكامل المسيطرة حتى الآن. كما انه يشير الى ان تحقيق التصحيح في وجهاته الثلاث يتيح الفرصة لتحرير مساحة من فلسطين اكبر بكثير مما تتضمنه الضفة الغربية وقطاع

غزة و/او تحاشي دفع الثمن السياسي الباهظ (اي الاعتراف باسرائيل) مقابل انسحابها. غير ان العمل في الاتجاهات الثلاثة المبينة في المدى الطويل لا يلغي العمل في المدى المتوسط واستيفاء شروطه، فهذه الشروط ضرورية ـ كما ذكرنا ـ للاجتياز من دائرة العجز الى دائرة التحرير، ولحماية مسيرة الاجتياز من الاثر الخطير لقيام الولايات المتحدة (ومن يساندها من الدول الغربية) بممارسة ضغوط قاسية معاكسة على العرب بالنسبة للسلاح والغذاء والتكنولوجيا والاموال المودعة في الغرب.

٧ ـ ان الانتقال الى استخدام النفط كجهاز ضغط فعال في المدى المتوسط، او كمُدخل انمائي/امني/تكاملي فعال في المدى الطويل، لا يمكن ان يتم إلا عبر عملية تثقيف اقتصادي/اجتماعي/سياسي/سلوكي تهدف الى قيام مجتمع نضال لا مجتمع استهلاك مبدد للموارد، مجتمع يضغط من اجل حصول هذا الانتقال بين ما يضغط من اجله من تصحيحات في شتى اوجه الحياة. كما ان هذا الانتقال لا يمكن ان يتم إلا عبر ممارسة حية وصادقة للحرية في التفكير والتعبير والاختيار السياسي تنتزعها الجماهير العربية من قبضة الكبت المسيطرة حاليا.

٨ ـ ان عملية التثقيف هذه لا يمكن ان تنهض بها القيادات القائمة في معظم الاقطار العربية بتوجهاتها الفكرية والسياسية وبقيمها المسيطرة، وبمصالحها وأولوياتها الحالية، وببنيتها وتركيبها الراهن. وبالتالي فان القيادات نفسها لا بد من أن تشهد تبدلاً اساسيا وعميقا وواسعا، خاصة في السياق الطويل ولأغراضه التحريرية، اذا كان لعملية التثقيف المجتمعي ان تنطلق.

٩ ـ ان منطق التحليل الذي يوصل الى هذه الدائرة المغلقة، يشير ايضا الى ان كسر الدائرة لن يتم على الارجح بمسعى ذاتي من معظم القيادات القائمة وبرضاها، وأنه بحاجة الى نضال الجماهير العربية المنظمة ـ نضال لا يتوقع له ان يكون سهلا او رخيص الثمن. فاذا كان هذا التصور الختامي يبدو كئيبا على السطح، فانه في حقيقة الامر وجوهره اكثر تصورات التبدل اشراقا وأخصبها املا في المدى البعيد ـ لأنه يعد كثيرا لمستقبل الانماء والتحرير والعدالة والوحدة.

محاولة تقييمية اولية لأثر العوامل الفاعلة والمتداخلة
بالنسبة لوضع النفط العربي في خدمة القضية الفلسطينية في المدى الزمني القصير

من زاوية النظر الغربية / من زاوية النظر العربية	(١) شركات النفط الغربية والتملص من القيود العربية O ✓	(٢) الغرب واستخدام بدائل منافسة للنفط ✓	(٣) تصور الغرب لطول فترة استخدام النفط كأداة ضغط X	(٤) تصور الغرب لمدى صدق اهتمام العرب بفلسطين X	(٥) الغرب واستخدام تصدير الغذاء كأداة ضغط معاكس X	(٦) الغرب واستخدام تصدير التكنولوجيا كأداة ضغط معاكس X	(٧) الغرب واستخدام تصدير السلاح كأداة ضغط معاكس X	(٨) الولايات المتحدة واستخدام الاموال العربية كأداة ضغط X	(٩) تقييم الغرب لمصداقية الحلول التي تطرحها الولايات المتحدة OX	(١٠) تقييم الغرب لدوافع العرب باتجاه الحلول السياسية X	(١١) تقييم الغرب لقدرة العرب على العمل المشترك X	(١٢) تقييم الغرب لمحدودية دور الجماهير العربية X
(١) الاخذ بمبدأ التحكم بحجم الانتاج في اطار السيادة ✓	✓	✓	O✓	O✓	X	X	X	X	X	X	O✓	O✓
(٢) الاخذ بمبدأ حجب النفط لأغراض سياسية مركزية ✓	✓	✓	O✓	O✓	X	X	X	X	X	X	O✓	O✓
(٣) ربط تسعير النفط بالعوامل الاقتصادية ✓	✓	✓	OX	✓	X	X	X	X	X	X	O✓	O✓
(٤) تصور العرب لسرعة تطوير بدائل طاقة منافسة للنفط ✓	✓	✓	O✓	✓	X	X	X	X	O	OX	O✓	O✓
(٥) عمق وصدق الاهتمام بفلسطين O✓	✓	✓	X	O✓	X	X	X	X	OX	X	O	O
(٦) إلحاح الحاجة للسلاح المستورد X	X	OX	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X

(٧) إلحاح الحاجة للغذاء المستورد X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
(٨) إلحاح الحاجة للتكنولوجيا المستوردة X	X	OX	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
(٩) قوة أنماط الاستهلاك الجديدة المسرفة X	X	OX	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
(١٠) تأمين سلامة وسيولة الاحتياطي المالي المودع في الغرب X	X	OX	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
(١١) تقييم المصدرين العرب للتهديد العسكري الاميركي للنفط OX	OX	O✓	X	X	X	X	X	X	OX	X	OX	OX
(١٢) ثقة العرب بجدوى الاقتصار على العمل السياسي OX	OX	O✓	X	X	X	X	X	X	OX	X	OX	OX
(١٣) تقييم العرب لحجم التهديد السوفياتي للنفط OX	OX	O✓	X	OX	X	X	X	X	OX	OX	OX	OX
(١٤) مدى استعداد العرب الصادق للعمل المشترك X	X	O✓	X	OX	X	X	X	X	X	X	X	X
(١٥) قدرة المسؤولين على اسكات القائلين بالنضال والمجابهة X	X	O✓	X	OX	X	X	X	X	X	X	X	X

المفتاح: ✓ = اثر ايجابي من وجهة النظر العربية، اي ان محصلة التفاعل تشير الى امكان استخدام النفط في المدى القصير.

X = اثر سلبي من وجهة النظر العربية، اي ان محصلة التفاعل تشير الى عدم امكان استخدام النفط في المدى القصير.

O = اثر حيادي من وجهة النظر العربية، اي ان محصلة التفاعل تشير الى ان العامل غير ذي صلة او شبه معدوم الاثر.

١ ــ سعيد، ادوارد، «القضية الفلسطينية والمجتمع الاميركي» (باللغة الانكليزية، وباللغة العربية).
٢ ــ الأشقر، رياض، «المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية وأبعادها الاستراتيجية والعسكرية» (باللغة العربية).
٣ ــ الخالدي، رشيد، «الاتحاد السوفياتي وكامب ديفيد» (باللغة الانكليزية، وباللغة العربية).
٤ ــ بحيري، مروان، «النفط العربي والتهديدات الاميركية بالتدخل: ١٩٧٣ ــ ١٩٧٩» (باللغة الانكليزية، وباللغة العربية).
٥ ــ قرم، جورج، «النفط العربي والقضية الفلسطينية» (باللغة العربية).
٦ ــ ديفيس، أوري؛ ماكس، انطونيا؛ ريتشاردسون، جون، «السياسة المائية لاسرائيل» (باللغة العربية).
٧ ــ الخالدي، رشيد، «الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط في الثمانينات» (باللغة الانكليزية).
٨ ــ قبرصي، عاطف، «الصراع العربي ــ الاسرائيلي والتحديات الاقتصادية للدول العربية في الثمانينات» (باللغة الانكليزية، وباللغة العربية).
٩ ــ كحالة، المهندس صبحي، «المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ــ الاسرائيلي» (باللغة الانكليزية، وباللغة العربية).
١٠ ــ دو لاغورس، بول ـ ماري، «السياسة الفرنسية والاوروبية إزاء الصراع العربي ــ الاسرائيلي» (باللغة الفرنسية).
١١ ــ الأشقر، رياض، «ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية واسرائيل في الثمانينات» (باللغة العربية).
١٢ ــ شوفاني، الياس، «اسرائيل ومشروع كارتر» (باللغة العربية).
١٣ ــ منصور، كميل، «اسرائيل في الاستراتيجية الاميركية في الثمانينات» (باللغة العربية).
١٤ ــ كير، مالكوم، «السياسة الاميركية في الشرق الأوسط: كيسنجر ــ كارتر والمستقبل» (باللغة الانكليزية).
١٥ ــ الدجاني، أحمد صدقي، «مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي ــ الاسرائيلي في الثمانينات» (باللغة العربية).
١٦ ــ زحلان، انطوان، «العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي ــ الاسرائيلي» (باللغة العربية).

أوراق مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة

سلسلة دراسات تحليلية يعدها باحثون في المؤسسة وسواهم من المختصين حول جوانب معينة بارزة للقضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني .

سيطر العرب على نفطهم في السبعينات، فصححوا أسعاره وجنوا بذلك عائدات ضخمة، وتضاعفت تجارتهم الخارجية وعلاقاتهم بالبلدان الصناعية المتقدمة. واستخدم القسم الأكبر من العائدات في استيراد سلع الاستهلاك والانتاج وخدماتها. وتوجه معظم الرصيد الى الاسواق المالية الغربية. وتشير جميع الدلائل الى استمرار النفط العربي مصدرا رئيسيا للطاقة لحقب مقبلة. فهل حققت هذه «الفورة النفطية» للعرب فرصة ملائمة لوضع قدراتهم الاقتصادية في خدمة قضية فلسطين بحزم وفاعلية؟

تحاول الدراسة الاجابة على هذا التساؤل ضمن الأفق الزمني القصير، فالمتوسط، فالطويل، في اطار تحليل يبدأ ساكنا ثم يصبح حركيا، مستعينا بمنظومة للعوامل الفاعلة المتداخلة. وتخرج الدراسة باستنتاجات تفرض وجوب اعادة نظر جذرية بالسياسات النفطية العربية بالنسبة لقضية فلسطين.

يوسف صايغ: عمل استاذا للاقتصاد في الجامعة الاميركية في بيروت ١٩٥٤ ـ ١٩٧٤ (واستاذا مشاركا زائرا في جامعتي هارفرد ١٩٥٩/ ١٩٦٠ وبرنستون ١٩٦٠/ ١٩٦١)، واستقال في صيف ١٩٧٤ ثم عمل مستشارا غير متفرغ لمجلس التخطيط في الكويت، ولمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، وللصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والجامعة الدول العربية.

خدم في منظمة التحرير الفلسطينية رئيسا لمجلس التخطيط، فعضوا في اللجنة التنفيذية ورئيسا للصندوق القومي الفلسطيني (١٩٦٨ ـ ١٩٧٤) كما انه عضو في المجلس الوطني الفلسطيني منذ انشائه عام ١٩٦٤ وحتى الآن.

للدكتور صايغ ١٢ كتابا بالعربية والانكليزية حول الاقتصادات العربية واقتصاد اسرائيل والتنمية الاقتصادية، وما يزيد عن ٥٠ بحثا منشورا في المجلات العلمية في الوطن العربي وأوروبا والولايات المتحدة.

